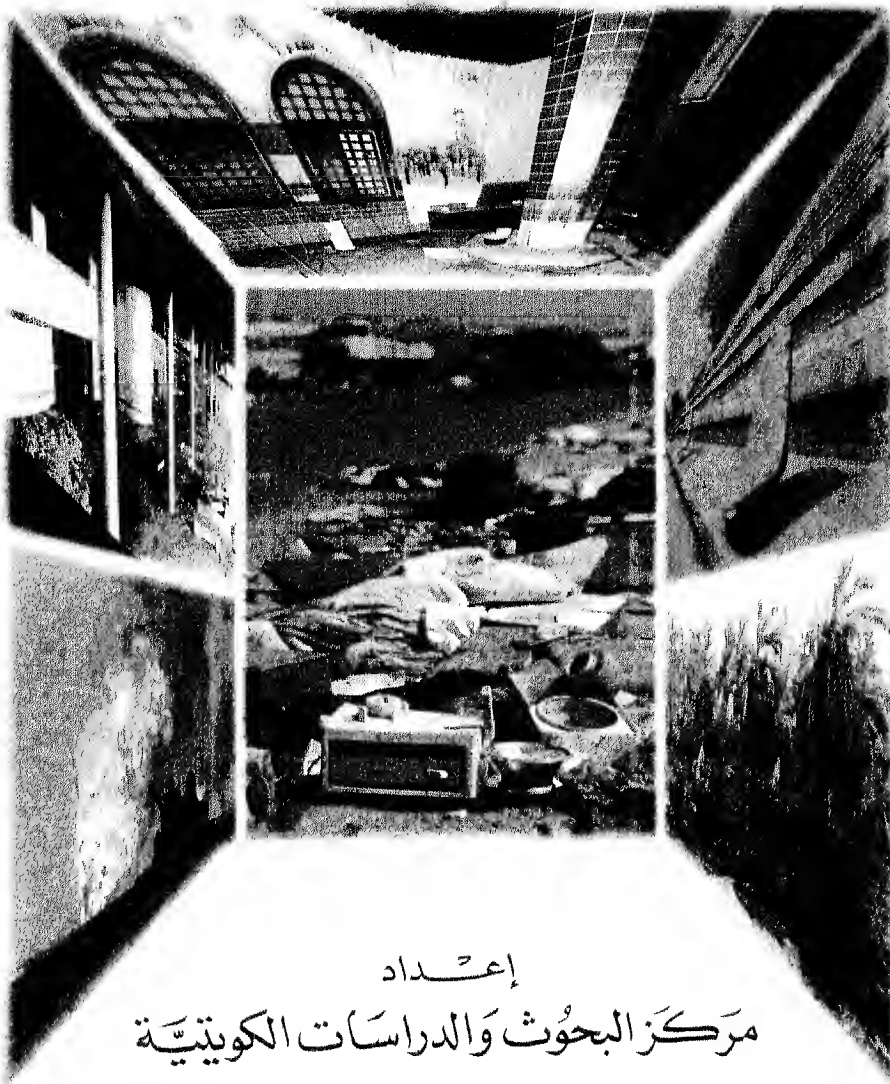


مِنْ بَيْتِ قَالِ الْكُوَيْتِ

قراءة في الوثائق العراقية



إعداد

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ٢٠٠٠

مَنْ يَسْرِقُ الْكُوفِيَّ قِرَاءَةً فِي الْوُثَائِقِ الْعِرَاقِيَّةِ

إعداد
مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ٢٠٠٠

(ح) مركز البحوث والدراسات الكويتية

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

من سرق الكويت : قراءة في الوثائق العراقية / إعداد مركز البحوث والدراسات الكويتية

ط ٣ - الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٠ م .

٦٤ ص ؛ صور ووثائق ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٨-٣٠-٣٢-٩٩٩٠٦

١ . الكويت - الغزو العراقي ٢ . الكويت - السرقات العراقية ٣ - الوثائق العراقية - السرقات .

ديوي ٨٠٩ ، ٩٥٣

ردمك : ٨-٣٠-٣٢-٩٩٩٠٦



مقدمة

صاحب العدوان العراقي الغاشم على الكويت عمليات سطو مكثفة على المؤسسات الرسمية والأهلية والممتلكات الخاصة بمختلف أنواعها، فقد أباح النظام العراقي لقادته وجنوده أن يأخذوا كل ما يشتهون، ينتزعونه عنوة من أهلهم دون حياء رادع أو ضمير وازع. ويقدم الصامدون من أبناء الكويت الذين عايشوا ذلك الاحتلال البغيض صوراً شتى لأساليب السرقات التي كانت تتم في وضوح النهار، وسجلت وسائل الإعلام قوافل المسروقات التي كان يتواصل تحركها على مدار الساعة باتجاه بغداد.

ولنا أن نتساءل: من قام بعمليات السرقة والنهب الشامل لدولة الكويت؟ وهل تمت تلك الأعمال على نحو عشوائي من قبل أفراد انتهزوا ظروف العدوان المسلح على البلاد، فهي بذلك تجاوزات فردية كتلك التي تحدث في حروب كثيرة؟ الإجابة تقدمها الدراسة العلمية الموضوعية لكتابات قادة النظام العراقي، والقرارات الرسمية الصادرة عنهم، والوثائق العراقية التي تركها جيش العدوان في أماكن تجمعاته ومراكز قياداته السابقة على أرض الكويت بعد هروبه المذعور وقت التحرير.

إن هذه الكتابات والوثائق والقرارات الرسمية العراقية تقدم لنا في وضوح قاطع - سوف تكشف عن تفصيلاته ووثائقه هذه العجالة - أن سرقة الكويت ونهبها كان أحد مكونات مخطط العدوان على الكويت الذي تم إعداده من قبل النظام العراقي على نحو يستهدف استئصال دولة الكويت من خارطة، وأن يعامل الكويتيون - وفقاً لنص وثيقة عراقية رسمية حددت كيفية معاملة الكويتيين - على اعتبار أن «جميع مواطني الكويت قد شاركوا في إيذاء العراق» وأنه وفقاً لذلك «يجب أن يقتلوا» و«يجب أن نتفنن في إلحاق الأذى بهم»^(١).

(١) محضر اجتماع علي حسن المجيد وزير الحكم المحلي العراقي ود. سبعاوي إبراهيم مدير المخابرات العراقية، وقيادات الجيش الشعبي والقوات الخاصة والأمن والشرطة في ٢٢/٨/١٩٩٠ لبيان توجيهات القيادة العراقية بشأن معاملة الكويتيين.

وانطلاقاً من هذا التوجه أعلن النظام العراقي أن الكويت هي المحافظة العراقية التاسعة عشرة وهي بذلك لا ينبغي أن تتميز بميزات لا تحظى بها سائر محافظات العراق من حيث الإمكانيات والخدمات، وفي هذا الإطار نفذت خطة سلب ونهب الكويت بمقتضى أوامر وقرارات رسمية تأمر بذلك، فلم يكن السلب والنهب نتيجة تجاوزات فردية أو ردود فعل عشوائية أو تصرفات من جهات غير مسؤولة بل كان سرقة ونهباً خطط له العدوان العراقي ومهد له بخطوات مرسومة وتم تنفيذه بقرارات وإشراف مسؤولي هذا النظام.

وفي الصفحات التالية نقدم الوثائق والأدلة التي تثبت ذلك.

من سرق الكويت ؟

نهب الكويت من مكونات المخطط المتكامل للعدوان العراقي

لقد كان الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ عملاً تم الإعداد له ورسم تفصيلاته ومراحله خلال فترة طويلة من التجهيز والإعداد المسبق .

يذكر سعد البزاز الرئيس السابق لتحرير جريدة الجمهورية كبرى صحف العراق وأحد القيادات السياسية السابقين في نظام بغداد في كتابه : « حرب تلد أخرى » الذي يهدد فيه بحرب جديدة يقتص فيها العراق من الكويت مرة ثانية^(١) ما يلي :

« إن العراقيين توصلوا في وقت مبكر بعد انتهاء الحرب مع إيران إلى أن حل العضلات التي يعاني منها العراق لن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة ، وأن الدور الذي لعبه العراق في حماية الخليج يستحق أن يجعل دول هذه المنطقة تتحمل القسط الأكبر في إيجاد حل شامل و كلي لمجموعة مشكلات مركبة نتجت عن تضحيات كبيرة قدمها العراق من أجل الآخرين . . »

ويوضح سعد البزاز تكاليف هذه التضحيات والفاتورة التي ينبغي أن تدفعها الكويت ودول الخليج فيذكر أنها بلغت « ٧٠ مليار دولار يضاف إليها ما أنفقه العراق من احتياطيه قبل بدء الحرب مع إيران ؛ والذي كان يزيد على ٥٠ مليار دولار ، وكانت المساهمات الضئيلة والرمزية التي قدمتها السعودية والإمارات وعائلة الصباح في حملات إعادة بناء العراق التي تلت الحرب قد عجلت في الاستنتاج بأن هذه الهبات المحدودة لن تقدم حلاً . فليس المطلوب الحصول على بعض ما تملك الكويت ودول الخليج بل المطلوب كل ما يملكون .

(١) كتب سعد البزاز هذا الكتاب وهو في السلطة وقبل أن يخرج من العراق ليقوم خارجها ، ولكنه لم يتراجع حتى الآن في مقابلاته التلفزيونية وأحاديثه عن إصراره على ما كتب وتأكيد عليه .

ويؤكد طارق عزيز هذا الحل الشامل للمشكلات العراقية التي يقف العراق فيها «على شفا انهيار اقتصادي محتم» بقوله: «كان لابد من حماية العراق بأسلوب الهجوم».

ويوضح سعد البزاز هدف هذا الهجوم في كلمات لا تحتاج لشرح: «عندما يكون لديك جيش من مليون رجل لا تستطيع أن تؤكله فأرسله إلى أرض أخرى يأكل من أنعامها» (ص ٥٢).

ولا يخفي وزير الخارجية العراقية ذلك بل يبشر شعب العراق بأن ذلك سوف «يقدم للعراق دخلا يسد به ديونه في غضون سنتين أو أربع». فقرار استباحة أموال الكويت وإمكاناتها وإطلاق جيش العراق «ليأكل من أنعامها» كان هدفا أساسيا من أهداف مخطط العدوان على الكويت أعلنه قادة العراق ومسؤولوها.

الإعداد المسبق لخطّة العدوان والنهب:

شهد عام ١٩٨٩ (العام السابق للعدوان) قدوم وفود رسمية عراقية إلى الوزارات والمؤسسات الحيوية وجهات البحث والمتاحف والجامعة وغيرها بدعوى الإفادة من تجربة الكويت المتقدمة في عملية إعادة بناء العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في نطاق التعاون «الأخوي»، وقد تكونت تلك الوفود من متخصصين في المجالات التي أوفدوا لها، وحرصت الكويت بروح الأخوة العربية ومن منطلق التعاون الصادق أن تفسح لهم المجال لتعرف كل ما تحتويه تلك المؤسسات وأبرز إمكاناتها وأجهزتها المتقدمة.

وحصل أعضاء تلك الوفود على كافة المعلومات والتفصيلات عما تحتويه مؤسسات الكويت. وحين حدث العدوان العراقي في عام ١٩٩٠ فوجئ العاملون في مؤسسات الكويت ووزاراتها وأجهزتها المختلفة بأعضاء من تلك الوفود التي قامت بالزيارات قبل العدوان قادمين مع قوات الجيش العراقي لإرشاده عما ينبغي الاستيلاء عليه ونقله مما تحتويه مؤسسات الكويت.

وقد ذكر الخبير بينون عضو بعثة هيئة الأمم المتحدة لحصر أضرار العدوان العراقي على المؤسسات الثقافية الكويتية أنه تبيّن أن :

«عبد الأمير المعلا وكيل وزارة الإعلام العراقي زار المكتبة المركزية في الكويت قبل الغزو بدعوى دراسة طريقة عملها وقد كانت تضم ٩٠ ألف مجلد إضافة إلى مجموعتين خاصتين من الكتب النادرة التي لم تعد تطبع ، ومجموعة دوريات كاملة مجلدة ، وأرشيفا كاملا من الأشرطة السمعية البصرية تضم التراث التقليدي الإسلامي والعربي ، وتسجيلات للندوات والمحاضرات التي تقام بالكويت .

وقد تم في يوم ٧ يناير ١٩٩١ نقل جميع محتويات المكتبة المركزية تحت إشراف فني إلى بغداد وسرقة كافة محتويات المبنى حتى أجهزة التكييف .

ويتضح من طريقة السرقة أنها تمت على نحو دقيق مما يشير إلى توافر معلومات كاملة مسبقة عنها . وبنفس الطريقة تمت سرقة المؤسسات الرسمية الأخرى .

لقد كانت عمليات النهب تتم على نحو منظم مسبق الإعداد على أيدي متخصصين يعلمون تماما ما أتوا لنهبه .

وقد يتعجب من يقرأ هذه المعلومات ، وقد يلوم البعض الكويت أو يتهمها بعدم الحذر الواجب . ولكن من عرف مدى ما قدمته الكويت من عون ، ومساندة وأنها لم تدخر وسعا ولا جهدا في سخاء وصدق ، وما بذلته الكويت حكومة وشعبا للوقوف مع العراق ، وما كانت تجيش به صدور أبناء الكويت من الدعم والمؤازرة لجار عربي في محنته ، سوف يدرك أن استقبال هذه الوفود وتيسير إطلاعها على كل ما يعين العراق على إعادة بنائه إنما هو حلقة في سلسلة هذا العطاء الأخوي لجار لصيق لا يمكن معه أن تقوم شبهة شك أو داعي حذر .

سرقة الكويت ونهبها تمت بقرارات وأوامر عراقية رسمية :

إن تنفيذ أهداف مخطط العدوان العراقي في مجال استباحة أموال الكويت وتحويلها إلى محافظة عراقية لا تتمتع بإمكانات وخدمات تفوق أي محافظة أخرى

جاء في صورة مجموعة قرارات على أعلى مستوى عراقي لتكتسب قوة وسرعة في التنفيذ .

ويتصدر هذه القرارات قرار وتوجيه من صدام حسين نفسه رئيس النظام العراقي نقله اللواء حسين كامل وزير الصناعة والتصنيع العسكري ووزير النفط بالوكالة وأحد أبرز قيادات نظام بغداد إلى المسؤول القيادي العراقي الأول عن الكويت المحتلة علي حسن المجيد وزير الحكم المحلي ، وحرص على أن يكون ذلك في خطاب بخط يده وليس مطبوعا على الآلة الكاتبة ، جاء فيه :

«وجه الرئيس القائد حفظه الله أن تتولى وزارة الصناعة والتصنيع العسكري جلب كل ما يمكن نقله من محافظة الكويت من مواد ومعدات وأجهزة تساعد في بناء شبكات الخدمات العامة (في العراق) وإعادة تشغيلها» . (وثيقة رقم ١)

وقد أراد علي حسن المجيد أن يؤكد أن هذا التوجه كان معروفا لديه باعتباره هدفا متفقاً عليه من أهداف العدوان على الكويت فكانت تأشيرته المسجلة على الرسالة «تم الإيعاز قبل وصول رسالة السيد وزير الصناعة والتصنيع العسكري» !

وتتوالى القرارات تنفيذا لهذا التوجه للاستيلاء على موجودات كافة القطاعات بالكويت ونقلها إلى العراق . وقد تبين من خلال مسح الوثائق والقرارات العراقية المتعلقة بالسرقات والنهب التي لحقت بالمؤسسات على اختلاف أنواعها وملكيته في الكويت أن الكويت في فترة الاحتلال قد أعلنت أرضا مستباحة بمجموعة من القرارات والأوامر الرسمية نشير إلى مجموعة منها على سبيل المثال :

* قرار بنقل جميع أدوات ووسائل الدراسة في مراحل التعليم المختلفة إلى العراق .
* قرار مصادرة موجودات جمعيتي المكفوفين والمعوقين ونقلها إلى العراق .
* أمر إداري عراقي بالاستيلاء على ألعاب الأطفال بالمدينة الترفيهية بالكويت وبيعها .

* قرار مجلس قيادة الثورة بتسليم موجودات الخطوط الجوية الكويتية ، وأموالها المنقولة وغير المنقولة إلى شركة الخطوط العراقية .

* توجيه من وزارة الصناعة والتصنيع العسكري بجلب كل ما يمكن نقله من الكويت .

* رسالة بخط يد عدي الابن الأكبر لصدام حسين يعلوها شعار الدولة الرسمي وعليها تأشيرة بنقل مطبعة كاملة بالنادي العلمي الكويتي إلى صحيفة عدي في العراق .

قرارات الاستيلاء والنهب الرسمية تشجع جهات أخرى :

إن صدور قرارات الاستيلاء والنهب للممتلكات الكويتية من أعلى الجهات الرسمية العراقية كان له أثره الواضح في تشجيع جهات أخرى للقيام بأعمال مماثلة ، فشرطة النظام العراقي المسؤولة عن الأمن في الكويت خلال فترة الاحتلال صار أفرادها يقومون - وفقاً لوثيقة صادرة من رئاسة الجمهورية العراقية - بعمليات سرقة منظمة تشترك فيها قوات النجدة والمرور من خلال محاصرة بعض أحياء الكويت التي بها محلات تجارية ، حتى إذا تمت السرقة رفع الحصار !

ويبدو أن هذه العمليات استشرت لدرجة وصولها إلى ما وصفه الخطاب الموجه إلى كافة المعاونات بأنه « ظاهرة » مما دعا إلى مراقبتها !

ولقد شجع هذا التوجه العام لاستباحة أموال الكويت مجموعات من الشعب العراقي على القدوم إلى الكويت بسيارات والقيام بعمليات سلب ونهب ، وتعبئة السيارات بما نهبوه والعودة إلى العراق وهم يبرون في مقدمهم ورجوعهم بسياراتهم المحملة على نقاط التفتيش العراقية الموجودة على مداخل ومخارج كل طرق الكويت دون أي اعتراض .

وقد وردت الشهادات الموثقة لذلك من شهود العيان الذين كانوا موجودين بالكويت خلال فترة الاحتلال إذ جاء في شهاداتهم بالمشروع التوثيقي الذي تم لتسجيل مجريات الأحداث اليومية في أثناء فترة الاحتلال : أن الشاحنات العملاقة كانت تقطع الطريق ذهاباً وإياباً بين الكويت والعراق محملة بمخزون الكويت من أسلحة وسيارات ومعدات وأجهزة ، وأن ذلك لم يتوقف حتى يوم انسحاب القوات العراقية من الكويت ، حيث عثر في الدبابات والسيارات التي هاجمتها قوات

التحالف إلى جانب أشلاء الفارين على كمّ هائل من المسروقات المبعثرة على جانبي الطريق؛ الأمر الذي كشف كثيرا من فضائح العدوان وجرائمه.

فلقد تركت القوات الأسلحة والوثائق، وانصرف همهم الأكبر إلى سرقة الأجهزة والأموال والمعدات!!

إعلان الانسحاب من الكويت كان خدعة لتغطية عمليات نقل المسروقات إلى العراق

أعلن العراق في ٥ أغسطس ١٩٩٠ أنه سيبدأ في سحب قواته من الكويت في بيان أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي برئاسة صدام حسين.

وقد تم إثّر ذلك تحرك قوافل متواصلة من السيارات إلى العراق لاحظ المواطنون ووسائل الإعلام المختلفة أنها مملوءة بمتلكات كويتية، وبوسائل نقل كويتية أبرزها حافلات شركة المواصلات الكويتية، والشاحنات التابعة للمؤسسات الحكومية والأهلية.

وخلال أيام تالية تبين أن هذا التصريح كان خدعة تهدف إلى تغطية عمليات النقل الشامل للممتلكات الكويتية إلى العراق فقد ظل الاحتلال العراقي مستمرا بعدها في الكويت حتى تم التحرير.

وقد أكد كريستين مندوب بريطانيا في مجلس الأمن في ٨ أغسطس ١٩٩٠ أن الدبابات العراقية ووسائل النقل المختلفة التي انسحبت من الكويت كانت تحمل الغنائم التي نهبها العراقيون.

لجان الأمم المتحدة للتعويضات تحققت من السرقات.
ومجلس الأمن يصدر قرارا بإعادتها للكويت

ولم يستطع العراق فيما بعد أن ينفي ذلك بعد أن وثقت الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المعنية ذلك الأمر، وتحققت لجان التعويضات التابعة للأمم المتحدة من هذه

الجرائم ، وصدرت قرارات مجلس الأمن مؤكدة ضرورة إعادة هذه المسروقات ،
ودفع التعويضات اللازمة عنها .

وقد أشرفت الأمم المتحدة -عن طريق لجانها المختصة- على إعادة بعض
مسروقات الكويت ، ولاسيما موجودات بنك الكويت المركزي من السبائك
الذهبية ، والعملات التذكارية وحاضنات الأطفال الرضع وإن أعيدت مهشمة ، ولا
يزال الكثير من الطائرات والمعدات العسكرية موجودا لدى العراق ، وتم رصده
بالأقمار الصناعية إبان الحشود التي قام بها العراق مؤخرا على حدود الكويت في
أكتوبر ١٩٩٤ .

والكويت لا تزال مستمرة في الإصرار على طلبها العادل باستعادة هذه
المسروقات ، ومواصلة العراق المراوغة وعدم الامتثال لذلك أحد الأسباب المهمة
لاستمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الشرعية الدولية على هذا النظام لمدة
تزيد على ست سنوات .

إن مركز البحوث والدراسات الكويتية يستهدف من هذا العرض الموجز إعطاء
بعض الملامح السريعة عن جريمة سرقة الكويت خلال الاحتلال العراقي لها .
والمركز قائم على إعداد دراسة تفصيلية مدعومة بالمزيد من الوثائق عن جرائم
السراقات التي لا تتسع لها هذه العجالة .

غير أن الأمر في تقديرنا يقتضي وقفة متأنية أمام بعض الجرائم التي سبقت
الإشارة إليها مقترنة بالوثائق الدالة عليها ، لتكون إجابة دقيقة موثقة عن السؤال
الذي طرحه هذا البحث : من سرق الكويت ؟

كيف تمت سرقة الكويت؟

(نماذج من السرقات التي تعرضت لها المؤسسات الرسمية)

نستعرض فيما يلي بعض الأمثلة على السرقات والطريقة التي تمت بها . ونقتصر هنا على ما سجلته المصادر الحكومية . وما أكدته الوثائق العراقية . أما السرقات التي تمت في القطاع الخاص فهي أكبر من أن تحصر . ونظرة واحدة في أرشيف لجنة التعويضات عن خسائر العدوان العراقي على الكويت يتضح مقدار ما تعرض له المواطنون والتجار من خسارة جسيمة نتيجة نهب بيوتهم ومتاجرهم .

أولاً : السرقات العراقية في القطاعات التعليمية :

قام النظام العراقي أثناء احتلاله للكويت بسلب ونهب كل ما يمكن أن يخدم أو يعين الإنسان الكويتي على تحقيق طموحاته في شتى المجالات صحية أو علمية ، أو ثقافية ، أو تربوية ، أو اقتصادية ، وما لم يتم سرقة ونقله إلى العراق قام النظام نفسه بتخريبه وتدميره معتقداً أنه بذلك يقضي على إنجازات هذا الشعب ويؤخر مسيرته التنموية .

إن ما أصاب المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية من نهب وسرقة وتخريب دون مبرر أو منفعة ترجى قد أذهل كل من اطلعوا على حجمه ومداه ، فقد نهبت المكتبات العامة والجامعية ، والمعامل والمختبرات والمدارس والجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومؤسسات الإعلام والطباعة والنشر . وهو ما سجلته تفصيلاً بعثة اليونسكو للتعرف على ما أصاب المؤسسات الثقافية والتعليمية من أضرار خلال فترة العدوان .

ونتساءل ، إذا كان ما فعله التتار بمكتبات بغداد التي ألقيت في نهر دجلة لا يزال حتى اليوم حديثاً يتردد ، ويضرب به المثل في البربرية والهمجية ، ترى ماذا سوف يسجل التاريخ من صفحات سوداء حول مذبحة الثقافة والعلم في الكويت؟

إنها صفحات سجلتها الوثائق العراقية وبعثات المنظمات الدولية في تقاريرها عما أحدثه العدوان العراقي لتكون أدلة دامغة تدين هذا النظام على مر التاريخ، وتؤكد بشكل صارخ الأسلوب الذي تمت به سرقة المؤسسات العلمية والثقافية وموجوداتها.

ويكفي أن ننقل هنا عبارة مما أورده السيد جون بينون عضو وفد هيئة الأمم المتحدة لحصر الأضرار التي لحقت بالمؤسسات التربوية والعلمية والثقافية ومؤسسات البحث والاتصال بالكويت من جراء العدوان العراقي في تقريره عقب زيارته للكويت في مارس ١٩٩١ :

«إن جميع المدارس العامة والخاصة قد نهبت وسلبت، وأن التدمير والتخريب أثر في المدارس والأثاث والمعدات التعليمية. . . وأنه بالنسبة للمعدات فإن القليل المتبقي منها قد دمر بطريقة حقود».

وضرب مثلاً بما حدث من نهب في جامعة الكويت «نهبت جميع الكليات، وألقيت جميع محتويات الملفات على الأرض، وترك الجنود العراقيون بصماتهم وتعليقهم وأنقاضهم إضافة إلى تشويه وتدمير شمل حتى الحوائط والأرضيات والسقوف باستخدام الأدوات الحادة، وحتى النظام الهاتفي للجامعة قد تم تدميره وسرقت مفاتيح الكهرباء».

ويختتم التقرير ذاكرة أن «٩٨٪ من معدات الجامعة تم سرقتها وأن التقدير المبدئي لذلك يبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي»^(١)

أما خبيراً اليونسكو لحصر هذه الأضرار هما السيدان آر ريفز R. Reeves وجون الفيك J. Elfick فإن تقريرهما ينضح بألم مرير :

(١) تقرير بينون وارد ضمن تقارير هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو وكذلك تقارير ريفز والفيك وأمان كلها وأردت في دراسة سليمان العنيزي الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة : «العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت». مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٣.

«ربما كان من طبيعة الجيوش أن تدمر المباني وأن تسرق الأشياء للاحتفاظ بها لكن ما يدعوا للأسى والخسرة أن نرى لعب الأطفال مهشمة في المدارس التي احتلتها القوات العراقية وأن نجد سجلات التلاميذ التي تحوي بيانات تقدمهم الدراسي ملقاة تحت أكوام القمامة على الأرض، كل شيء رأيناه كان عكس ما تهدف إليه اليونسكو علي خط مستقيم».

ويذكر البروفسور أمان عميد كلية الدراسات العليا للمعلومات والمكتبات بجامعة وسكونسن بميلواكي بالولايات المتحدة الأمريكية في تقريره الذي قدمه إلى اليونسكو عما لحق مكتبات الكويت من أضرار:

«لقد تركتني زيارتي للكويت بعد تحريرها في ذهول وصدمة رغم أن زيارتي جاءت بعد تسعة أشهر من تحرير الكويت تم خلالها عمليات تعمیر كثيرة» ويذكر في تقريره: «لقد كانت الكتب المطبوعة بطريقة بريال للمكفوفين تستخدم وقودا لعمل وجبات الأكل للجنود».

«وكانت الكتب تستخدم لرفع السيارات وسرقة إطاراتها».

كما يشير إلى ما حدث للمركز الوطني للمعلومات العلمية التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية من حرق وتدمير كامل لكل محتوياته، ويسجل ألمه لهذه الخسارة العلمية التي لم يسلم منها شيء حتى «مكتبة المركز التي تمثل معلومات علمية ظلت تنمو وتتضخم على مدى أكثر من عشرين عاما، ولا يمكن إحلالها إلا جزئيا، وأن هذا الأمر سوف يستغرق عدة سنوات».

وتجدر الإشارة إلى أننا في هذه العجالة يصعب أن نقدم كل الوثائق العراقية التي عثر عليها، والمتعلقة بالسرقات، ولكننا نقدم نماذج منها ومن الواضح أن نصيب المؤسسات العلمية والثقافية من التدمير والنهب والسلب كان النصيب الأوفر.

فالوثيقة رقم (٢) والمعنونة «تقرير لجنة جرد المخطوطات بكلية العلوم جامعة

الكويت» عبارة عن تقرير قدمه المكلفون بذلك من المسؤولين العراقيين في الجامعات بأمر وزاري رقم ١٥٨١٨ في ١٣/١٠/١٩٩٠، وهم ممثلو الجامعات:

- المستنصرية: د. رياض عبدالحسين.
- بغداد: د. فاروق عوني.
- البصرة: د. كوركيس عبدالله.
- الكويت: د. عدنان ياسين محمد^(١).

ويسجل التقرير بجلاء عملية النهب الكامل المنظم لكافة الأجهزة والمعدات والأدوات الموجودة بكلية العلوم، كما يوضح أن المواد التي تشكل خطورة في نقلها تقرر إتلافها وإعدامها، ويشير ذلك إلى ما يأتي:

- ترك المختبرات دون رعاية وهي تعج بكائنات ميكروبية دون الاكتراث بمشكلات التلوث التي قد تنجم عن ذلك.

- نقل موجودات الورشة المركزية بالكامل والأدوات والمعدات الزجاجية الموجودة بالمخازن.

ومن المحزن المؤلم أن الذين أشرفوا على عمليات السرقة والنهب للمؤسسات العلمية كانوا يحملون ألقابا علمية عالية، ويلقبهم الناس بالمشقفين والمربين، ومع ذلك غلبت عليهم أحقادهم وأطماعهم الشخصية وهذا الأمر توضحه الوثيقة رقم (٣) وهي تتضمن تقريراً مقمداً من العميد العراقي الذي عين للإشراف على كلية العلوم بجامعة الكويت يرفعه إلى المسؤولين حول مشكلة التجاوزات التي قام بها عمداء ومسؤولو الجامعات العراقية الذين حضروا لاقتسام موجودات كلية العلوم وتسلم أنصبتهم المخصصة لهم.

ويقول ذلك المسؤول في الوثيقة:

«قامت وفود الجامعات كافة بالتجاوز على حصص بعضها البعض من

(١) معين من قبل سلطات الاحتلال العراقية، وضالع في جريمة السرقة والنهب.

موجودات المختبر وغيرها خلافا للخطة المركزية التي وضعت لهذا الغرض وكلفت بها تلك الوفود تحريرا، وتراوحت تلك التجاوزات بين الحالات الشديدة والحالات البسيطة كما قام بعض الوفود بالاستحواذ على موجودات المختبرات العائدة لجامعات غير تلك التي قامت بالاستحواذ».

وهكذا يتضح دون أدنى ريب أنها عملية سرقة منظمة وضعت لها خطة مركزية، ووزعت فيها الأنصبه بخطابات رسمية، وجاء عمداء الكليات للحصول على أنصبتهم من تجهيزات جامعة الكويت، وأشرف على ذلك أساتذة وعلماء اختلفوا على الأنصبه وتجاوزوها، وكان طابع الحقد وعدم المبالاة هو الطابع الغالب، كما يشير التقرير إلى أن أكثر من غرفة من الغرف الحاوية لمواد ومركبات مشعة قد فتحت أبوابها عنوة وتركت، وأن كميات الإشعاع ودرجة تأثيره غير معروفة.

ولعلها أول مرة في التاريخ المعاصر تقوم فيها الجامعات ومسؤولوها بتنظيم وتنفيذ عملية سرقة شاملة لدولة أخرى ويرتكبها أكاديميون يؤمنون على الفكر والثقافة.

أما الوثيقة رقم (٤) فهي تؤكد أن أموال الكويت وممتلكاتها أصبحت لقمة سائغة، الكل يسرق ما تقع عينه عليه، فها هو ذا عميد كلية العلوم آنذاك يشكو من سرقة المختبر السيار من الكلية دون علمه. وتشير الوثيقة إلى أنه قبل حادثة سرقة المختبر كان قد تم توزيع كافة موجودات كلية العلوم من قبل لجنة وزارية، على مختلف الجامعات العراقية بحيث تسلمت كل جامعة نصيبها من المسروقات.

والوثيقة رقم (٥) هي صورة طبق الأصل من رسالة عدي صدام حسين بخط يده بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠ إلى علي حسن المجيد محافظ الكويت في أثناء الاحتلال يطلب فيها فك مطبعة النادي العلمي الكويتي وهي مطبعة إلكترونية متقدمة لطباعة الصحف ونقلها إلى اللجنة الأولمبية العراقية في بغداد وقد أشر علي حسن المجيد بالخط الأحمر موافقا على نقلها ونقل ملكيتها.

أما الوثيقة رقم (٦) المؤرخة في ١٠/٢/١٩٩٠ والصادرة عن علي حسن المجيد فهي أمر سري وعاجل بنقل :

«جميع الموجودات بكافة أنواعها من جامعة الكويت والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية وحتى رياض الأطفال إلى العراق» .

وتمثل الوثيقة رقم (٧) بتاريخ ٩/٢٤/١٩٩٠ مرجع رقم م/٣٦/٩٠ دليلاً دامغاً آخر يؤكد حرص العراقيين على تفريغ الكويت من كل ممتلكاتها وما أنجزته من تقدم علمي وتقني خلال مسيرتها التنموية ، فهي رسالة من مدير معهد الكويت للأبحاث العلمية المعين من قبل النظام العراقي د. نجاح عبود حسين لسرقة زوارق بحرية من نادي اليخوت ونقلها إلى مركز علوم البحار بجامعة البصرة .

ثانياً : السرقات في المؤسسات الثقافية والإعلامية :

تم توثيق السرقات في المؤسسات الثقافية والإعلامية في عدد من التقارير المحايدة التي أعدها خبراء من منظمات دولية كاليونسكو ومنظمات عربية وإسلامية مثل تقرير وفد المنظمة العربية (إليكسو) وتقرير وفد المنظمة الإسلامية (إيسيسكو) ، الذين كلفوا رسمياً من منظماتهم بالتوجه إلى الكويت بعد التحرير مباشرة والتحقيق فيما تم من سرقة ونهب للممتلكات الثقافية في الكويت ، وهي بذلك تقارير محايدة واضحة المصدقية باعتبارها تقارير علمية تلتزم بالدقة والتحري ، وقد تم اختيار من كلفوا بإعدادها من بين الكفايات العالمية المشهود لها بالقدرة والمكانة ، وقد سجلت هذه التقارير ما يلي :

* تم تفكيك معظم أجهزة الإنتاج في مؤسسات الإعلام ونقلها من قبل القوات الغازية ، حيث تم سرقة المعدات السمعية - البصرية المتخصصة ومعدات الإضاءة وقطع الغيار المختلفة ، إضافة إلى سرقة الكاميرات الحديثة ، واثنى عشرة سيارة مجهزة بالكامل لنقل الأخبار الخارجية وجميع الوصلات التلفزيونية الخاصة بالإدارة والتحكم وكذلك محتوى مكتبة التلفزيون .

* معدات الترجمة ووحدات العنونة الآلية وأجهزة المؤثرات الخاصة قد تم تفكيكها وسرقتها من قبل القوات المحتلة، وجميع أفلام الكارتون والتسجيلات الصوتية والمرئية لجلسات مجلس الأمة منذ عام ١٩٦٢، إضافة إلى محتويات وأجهزة مركز التوثيق والترابط وبنك المعلومات.

* سلبت جميع مكاتب الصحف -الحكومية ومنها والخاصة- وآلات الطباعة وأجهزة الكمبيوتر والمعدات والأثاث ونقلت إلى بغداد، كما تم الاستيلاء على وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

* كان النهب شاملاً لمكتبات التعليم العالي، فقد شمل الكتب والأرفف والمعدات التي نزع جميعها من أماكنها، والأثاث والسجاد والتوصيلات الكهربائية. كما تم تدمير فهارس مجموعة الكتب الأجنبية.

أما معهد الكويت للأبحاث العلمية فقد سرقت جميع محتوياته من الأبحاث العلمية والكتب والدوريات والتقارير بطريقة منظمة ومدروسة، وكذلك الحال مع كافة الأجهزة الإلكترونية المتقدمة، ولا يوجد شيء في المعهد قد نجا من السرقة.

* سرقة وتدمير مكاتب المؤسسات العربية والدولية التي كان لها فروع في الكويت، ومنها: المعهد العربي للتخطيط المنبثق عن الجامعة العربية، واللجنة الوطنية الكويتية لليونسكو ومكتبها الوثائقية، ومكتبة برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية للدول العربية التابع لمنظمة اليونسكو، والمركز العربي للبحوث التربوية التابع لمكتب التربية العربي لدول الخليج ومعهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية.

* سكب مواد قابلة للاشتعال في جميع أرجاء متحف الكويت الوطني للتأكد من أن المبنى بكامله لن يبقى فيه إلا الحطام، وذلك بعد أن قام العراقيون بنهب جميع محتوياته من مجموعات مملوكة للدولة، ومجموعات خاصة بالأفراد،

ومجموعة الفن الإسلامي التي كانت تمثل جزءا عظيما من مبنى المتحف الوطني وهي تضم ٢٠ ألف قطعة تمثل اثني عشر قرنا منذ العصور الإسلامية الأولى ، بالإضافة إلى مجموعات من السجاد النفيس ، والقيمة الأثرية لكل ذلك لا تقدر بمال .

إنها عملية تدمير إجرامية تمت عن عمد لتغطية السرقة . وللتدليل على صحة ما جاء في هذه التقارير من معلومات حول سرقة المؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية والتراثية ونهبها ، يكفي أن نشير إلى الوثيقة رقم (٨) بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٩٠ والصادرة عن علي حسن المجيد إلى قيادة الجيش الشعبي لمنطقة الكويت ، والمعونة «نقل مواد» ، وفيها يوافق بصفته محافظ الكويت في أثناء فترة الاحتلال على نقل المواد الطباعية والإذاعية والتلفزيونية من الكويت إلى بغداد وتسليمها إلى مؤسسات وزارة الثقافة والإعلام بها .

والسؤال الذي يطرح نفسه . . كيف سيتم تبرير هذه الممارسات أمام التاريخ والأجيال القادمة من قبل النظام العراقي الذي دقت طبوله وأبواقه طيلة فترة الغزو والعدوان على الكويت بشعارات الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة؟ فأى رسالة خالدة قام بها هؤلاء الذين نهبوا وسرقوا ودمروا مقومات الحضارة والثقافة العربية في الكويت ، وموروثاتها التاريخية؟

ثالثا : السرقات في المجال الصحي :

إن جرائم النظام العراقي من سرقة ونهب وتخريب وتدمير في المجال الصحي تفوق حد التصور ، وقد انعكس ذلك على مستوى الخدمات الصحية بالكويت في أثناء فترة الاحتلال ، حيث تدنى مستواها بشكل كبير ، على الرغم من تميز هائل للوضع الصحي كانت تتمتع به الكويت قبل الاحتلال .

وقبل استعراض أدلة الإدانة المتمثلة في الوثائق العراقية التي خلفها العدو بعد فراره مدحورا من الكويت ، والتي تثبت قيام أفراد النظام العراقي بعمليات سرقة منظمة لمحتويات المستشفيات والمستوصفات ومخازن وزارة الصحة ، نشير في إيجاز

إلى حادثة هزت ضمير العالم أجمع ، وهي واقعة سرقة حضانات الخدج من مستشفى الولادة ونقلها إلى العراق مما أدى إلى وفاة الأطفال الخدج الذين شاء قدرهم أن يوجدوا بالمستشفى خلال تلك الفترة القاسية .

ولعل الدليل القاطع على قيام أفراد النظام العراقي بارتكاب تلك الجريمة الشنعاء هو قيام العدو العراقي بإعادة هذه الحضانات إلى دولة الكويت على أيدي مراقبي الأمم المتحدة ضمن أغراض أخرى كان قد سلبها من الكويت ، ومن العجيب أن يتصور سفير العراق لدى جامعة الدول العربية في حديث له في شهر يناير ١٩٩٧ أن إعادة الحضانات قد نسي فينكر في حديث تلفزيوني أي سرقة عراقية للحاضنات !

ومن خلال دراسة الوثائق العراقية دراسة متأنية فاحصة يتبين بكل جلاء أن النية كانت مبيتة لسرقة ونهب المستشفيات الكويتية ، وقد خطط لذلك ضمن استراتيجية مخطط العدوان العراقي الغادر .

فالوثيقة رقم (٩) الصادرة بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٠ تشير إلى طلب المدير العام العراقي المشرف على دائرة صحة الكويت في أثناء الغزو عبد الجبار عبدالعباس من محافظ الكويت آنذاك علي حسن المجيد الموافقة على غلق العديد من المراكز الصحية بالكويت بحجة عدم الحاجة إليها ونقل الأجهزة والمستلزمات والأثاث والأدوية إلى بغداد ، وبطبيعة الحال تمت الموافقة على ذلك تحت حجج واهية اختلقها العراقيون مثل قلة أعداد السكان الكويتيين الموجودين بالكويت ، ناسين أو متناسين أنهم قاموا بتشريد ثلاثة أرباع المواطنين خارج الكويت بسبب الغزو ، كما تعمدوا إهانة الكويتيين والقبض عليهم وترويع أسرهم حتى يضطروا إلى مغادرة وطنهم مرغمين ، وبذلك تخلو الكويت لهم ويقومون بسلبها ونهبها كما يحلو لهم .

ويؤكد ذلك ما جاء بالوثيقة رقم (١٠) والمؤرخة في ٢٤/٨/١٩٩٠ وهي صادرة عن المسؤول نفسه المشار إليه في الوثيقة السابقة محافظ الكويت آنذاك علي حسن المجيد ، وهي تشير إلى وجود كميات من الأدوية المستوردة في ميناء الشويخ المطلوب نقلها إلى ميناء أم قصر أو البصرة .

ولم يكن العراقيون يضيعون الوقت كثيرا، بل حرصوا على تنفيذ السرقة والسلب بأسرع وقت ممكن ففي اليوم نفسه ٢٤/٨/١٩٩٠، صدرت الموافقة على نقل هذه الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة (انظر الوثيقة رقم ١١). وتشير وثائق أخرى إلى الاستيلاء على مستلزمات طبية في مخازن المطار ومخازن المناطق الصحية في شتى أنحاء الكويت. كما تشير إلى الأمر بتخصيص (١٠) شاحنات لنقل الأجهزة والمستلزمات والمعدات الطبية المتوافرة في مشروع مكافحة القوارض والحشرات في الكويت، وهكذا لم يكتف العراقيون بسرقة المستشفيات والمراكز الصحية، بل نشطوا في نهب المواد اللازمة للمحافظة على نظافة الكويت من الحشرات، ولعل الرقم عشر شاحنات لنقل المواد من مخزن واحد فقط يشير إلى الكم الهائل الذي سرقه العراقيون من الأجهزة والأدوات الطبية والأدوية وغيرها.

رابعا: السرقات في المجال النفطي:

قام العراقيون في أثناء فترة احتلالهم للكويت بالسرقة والنهب والتخريب للمعدات والآلات وقطع الغيار والأجهزة الخاصة بالمؤسسات والشركات النفطية. وقاموا بنقل الكثير منها بأسلوب منظم ومخطط إلى العراق. بل إن العراقيين قد حددوا -كما تؤكد الوثائق التي خلفوها بعد اندحارهم من الكويت- المواد التي يتم نقلها وأسماء المشرفين على عمليات النقل وأساليب النقل والجهة التي تنقل إليها المواد، وماتم في القطاع النفطي شاع تطبيقه في كل المرافق الأخرى للدولة.

فها هو ذا وزير الصناعة والتصنيع العسكري ووزير النفط بالوكالة آنذاك حسين كامل حسن وبتوجيهات من رئيسه صدام حسين، يطلب -في وثيقة رسمية- إلى زميله وزير الحكم المحلي العراقي علي حسن المجيد تسهيل جلب كل ما يمكن نقله من الكويت من مواد ومعدات وأجهزة، بل إنه كما جاء بالوثيقة رقم (١)، الصادرة بتاريخ ١٩/٢/١٩٩١ يطلب إليه مباشرة العمل فورا في عمليات النقل بعد أن تم تشكيل فريق العمل الذي سيقوم بعملية السرقة (وقد سبقت الإشارة إلى ذلك).

وكانت عمليات نقل المواد من الكويت إلى العراق هي المحور الرئيسي لاجتماعات كبار المسؤولين العراقيين، فكما يتضح من الوثيقة رقم (١٢)، وهي

محضر اجتماع لمديري بعض المصانع في الكويت في أثناء المحنة ، فإن البند الرابع من الاجتماع قد خصص لمناقشة «عمليات نقل المواد والمعدات من مصانع النداء (النداء هو الاسم الذي أطلقه الغزاة على مدينة الأحمدية ، ويقصد بمصانع النداء المصانع التي تزدهم بها منطقة الشعبة الصناعية) إلى خور الزبير بالعراق .

وتشير هذه الوثيقة ووثائق أخرى تلتها إلى أنه بعد مناقشة هذا البند ، تم تحديد ما يتم سرقة ونقله من الكويت بدءاً بأسلاك الكهرباء وانتهاءً بأكبر المعدات ، مع تخصيص عربات خاصة لنقل أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة الدقيقة من مخازن إدارة الشعبة والدوحة وغيرها مع تحديد مهام الكادر (الأشخاص) لأغراض نقل المواد الموجودة «حالياً» في مصانع النداء ، وتعزيزه بكوادر أخرى إن تطلبت العملية ذلك .

خامساً : سرقة الأموال الكويتية وتملكها :

إن الكتابة عن تدمير الأموال الكويتية وسرقتها من قبل القوات العراقية تحتاج إلى أسفار عدة ، لذلك سوف نقتصر في هذا المجال على ما ورد في الوثائق العراقية فقط .

إن الحكومة العراقية اتبعت سياسة الأرض المستباحة عندما احتلت الكويت حيث تم تدمير أغلب المرافق الحيوية ونهب المعدات والأجهزة والمواد حتى صارت مناظر الشاحنات المحملة بالأموال والممتلكات الكويتية المتجهة إلى العراق من المناظر المألوفة في أثناء الاحتلال .

ونستعرض فيما يلي بعضاً من الوثائق العراقية الدامغة المتصلة بهذا المجال ، والتي تم العثور عليها بعد هروب القوات العراقية مذعورة عند تحرير الكويت . ففي ١٨/١١/١٩٩٠ صدر القرار رقم ٤٢٣ بحل شركة النقل العام الكويتية على أن تؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة وحقوقها إلى المنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد (انظر الوثيقة ١٣) ويعني هذا القرار كغيره من القرارات الجائرة التي أصدرها

النظام العراقي شلّ الحياة في الكويت حيث أغلبية الحافلات المملوكة للشركة تقوم بنقل المواطنين والمقيمين إضافة إلى نقل التلاميذ من المدارس وإليها .

أما الوثيقة رقم (١٤) وهي وثيقة سرية موقعة من مدير جهاز المخابرات العراقي سبعاوي إبراهيم وموجهة إلى ديوان الرئاسة ومعنونة «إجابة» فتكشف بوضوح أن الفيلق الثالث استولى على ١٨ شاحنة تعود إلى إحدى الشركات ، كما تم الإيعاز في الفقرة (٥) من الوثيقة إلى وزارة المواصلات بالاستيلاء على باقي الشاحنات للاستفادة منها في العراق ، فلم يكتفوا بسرقة بعض الشاحنات بل حرصوا على سرقة جميع الشاحنات بهدف إفراغ الكويت من كل مقومات الحياة .

وتطالب الوثيقة رقم (١٥) بتاريخ ٤ أيلول ١٩٩٠ في البند (أ) بوضع اليد فوراً على كافة الموجودات في المواني والمخازن والمجمعات بغض النظر عن عائديتها ، أما البند (ج) من الوثيقة فيشير إلى نقل الموجودات والبضائع والمواد إلى بقية محافظات القطر .

لقد خلف العدو وراءه كما هائلاً من الوثائق كل منها تكشف عن جريمة سرقة لنوع معين من المواد ، ويتطلب استعراضها عدداً من الأسفار ليتسنى حصر سرقاته وجرائمه ، فإحدى الوثائق تشير إلى نقل معامل كاملة بدعوى حاجة منشآت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري العراقية إليها .

أما ذهب الكويت ومجوهراتها وأموالها المودعة في البنوك الكويتية فلم تسلم كلها من السرقة الرسمية ، ولعل السرقة الكبرى التي قاموا بها والتي يعرفها العالم أجمع والمتمثلة في سرقة البنك المركزي ستظل وصمة عار في جبين النظام العراقي .

وتكشف لنا وثيقة سرية للغاية صادرة من مكتب علي حسن المجيد الحاكم العسكري العراقي في الكويت في ١٥ / ١ / ١٩٩١ عن تفصيلات ما سرق من كميات الذهب من البنك المركزي الكويتي ومن سوق الذهب ومن البنوك الأخرى ومنها البنك الأهلي وقد تم ذلك كله بإشراف لجنة مشكلة «بأمر رئاسة الجمهورية» كما تم نقل كل هذه الكميات إلى البنك المركزي العراقي في بغداد [الوثيقة رقم ١٦] .

النظام العراقي يعترف بالسرقات

بعد كل هذه الوثائق العراقية التي عرضناها سوف يسمع القارئ من مسؤولين عراقيين كسفير العراق إلى جامعة الدول العربية (نبيل نجم) إنكاراً قاطعاً لكل ذلك ووصفاً لكل ما ذكر بأنه دعايات ضد العراق «حامي بوابة العرب الشرقية» وذلك نهج سار عليه النظام العراقي في كل تعاملاته : إنكار وتحد وإدعاء بأن العراق هدف للدعاءات لما يقوم به من دور بطولي في حماية العرب . وحين يشتد الضغط ويضيق عليه الحصار يظهر بعض الحقيقة معلناً أنها كل ما عنده ، فإذا انكشف الأمر وظهرت الحقائق كاملة سكت دون تعليق .

وقد وضع للعالم هذا النهج في إنكاره لوجود أي أسلحة للدمار الشامل لديه ثم اعترفه بها .

وقد سلك النظام العراقي هذا النهج نفسه فيما يتصل بما قام به من سلب ونهب فأنكر تماماً ثم اعترف بذلك .

ونشير هنا إلى ما ذكرته وكالات الأنباء في ٦ من مارس ١٩٩١ عن إذاعة نظام بغداد :

«أن العراق قرر إعادة الأصول التي استولت عليها القوات العراقية بعد غزو الكويت» ، وذكر راديو بغداد : «أن القرار يأتي تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ، وتم تكليف وزارة الخارجية العراقية نقله إلى بيريز دي كويار السكرتير العام للأمم المتحدة» .

كما ذكرت مصادر الأمم المتحدة في ١٧ من مارس ١٩٩١ أن سفير العراق لدى الأمم المتحدة عبدالأمير الأنباري قدم معلومات إلى رئيس مجلس الأمن حول نوعية الممتلكات التي أخذها الجنود العراقيون من الكويت ، وقال : إن حكومته مستعدة لإعادة هذه الممتلكات لأي شخص أو أية منظمة تعينها الأمم المتحدة .

وكان السيد محمد أبو الحسن سفير الكويت لدى الأمم المتحدة قد قدم قائمة إلى الأمم المتحدة في وقت سابق ، وقال إن إجمالي قيمة المسروقات يقدر بحوالي مائة ألف مليون دولار ويتضمن هذا التقرير أشياء مثل الذهب والعملية الكويتية واللوحات والقطع الفنية التي سرقت من المتاحف بالإضافة إلى طائرات حربية .

وفي خبر آخر أذاعته وكالات الأنباء العالمية عن مصادر الأمم المتحدة في ٢٧ من مارس ١٩٩١ أن العراق أبلغ الأمم المتحدة رسمياً أن في حوزته ممتلكات كويتية تتكون من سبائك ذهبية قياسية ، و عملات نقدية تبلغ قيمتها الإجمالية ١٠٦٠ مليون دولار ، وقد ورد ذلك في خطاب من الحكومة العراقية سلمه عبد الأمير الأنباري مندوب العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن ، وجاء في الخطاب أن الممتلكات تتكون من الآتي :

١- ٣٢١٦ سبيكة ذهبية قياسية تزن الواحدة ٤٠٠ أوقية ذهب ويتفق هذا مع التقدير الكويتي . .

٢- ١٧١ مليوناً و ٩٥٣ ديناراً كويتياً .

٣- ٣٤٩ ألف دينار كويتي في شكل مسكوكات نقدية من فئات مختلفة .

ويعزز كل ذلك ويؤكد أنه أن محطات التلفزة في العالم بأسره نقلت إلى مشاهديها في القارات الخمس وقائع تسليم وتسليم بعض هذه المسروقات تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبتوقيعات مندوبيها كشهود إثبات على إعادة بعض هذه المسروقات مما لا يبقى معه أي مجال للإنكار والتنصل من المسؤولية .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المسروقات التي أعادها العراق قد أعادها تالفة وغير صالحة للاستخدام ، ويتمثل ذلك في المعدات الصحية والأجهزة الخاصة بالمؤسسات المختلفة ، وما تمت إعادته لا يتجاوز ٢٠٪ من المسروقات الثمينة التي لا يمكن تقدير أثمانها معنوياً ومادياً (انظر الصور) .

إن المرء يحار كثيراً في تفسير هذا المسلك ومدى اتفاقه مع ادعاءات ودعايات

النظام الصدامي حول حماية الثروة العربية والانتفاع بها وعدالة توزيعها بعد عودة الفرع إلى الأصل كما كان يدعي .

كيف نفسر قيام هذا الأصل المزعوم بالتخطيط والتنفيذ لسرقة الفرع ونهبه وتدميره بحيث يجعل الحياة فيه مستحيلة .

وبعد : فهل استطعنا أن نضع الصورة كاملة أمام العالم . وهل بعد ذلك من شك في هذه الأدلة التي أحكمت قبضتها على الجاني ؟

وإذا كان الاعتراف سيد الأدلة فسادا يبقى بعد ذلك للعمل على تقديم هؤلاء الجناة لمحاكمتهم كمجرمي حرب قتلوا وسرقوا ودمروا ، وأشاعوا الرعب والخوف من المجهول . . واعتدوا على الحماة والأعراض وموروثات التاريخ والحضارة ، ومنعوا بسلوكهم البربري الوحشي جريمة العص . . بل كل العصور ؟

فهرس الوثائق

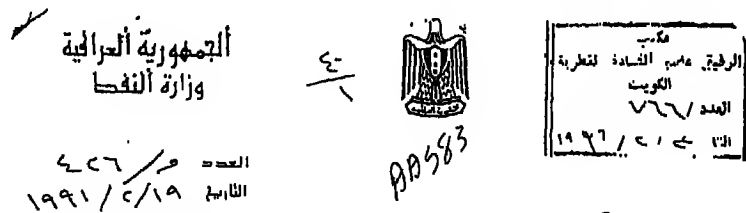
- وثيقة رقم (١): بتاريخ ١٩/٢/١٩٩١ موضوعها نقل توجيه صدام حسين إلى المسؤولين بنقل كل ما يمكن نقله من الكويت إلى العراق.
- وثيقة رقم (٢): موضوعها تقرير جرد كلية العلوم بجامعة الكويت، ويعود تاريخ الوثيقة إلى ١٩٩٠/١٠/٢٥.
- وثيقة رقم (٣): يعود تاريخها إلى ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، وموضوعها الظروف والإشكالات التي رافقت عملية نقل موجودات كلية العلوم/ جامعة الكويت.
- وثيقة رقم (٤): وثيقة يعود تاريخها إلى ١٢/٦/١٩٩٠، وموضوعها سرقة المختبر السيار الموجود ضمن قسم علم الحيوان دون علم عميد الكلية.
- وثيقة رقم (٥): بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠، وموضوعها رسالة بخط يد عدي صدام حسين إلى علي حسن المجيد يطلب فيها الموافقة على نقل المطبعة الخاصة بالنادي العلمي الكويتي إلى بغداد.
- وثيقة رقم (٦): بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠، وموضوعها نقل جميع الموجودات من جامعة الكويت، والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال.
- وثيقة رقم (٧): بتاريخ ٩/٢٤/١٩٩٠، وموضوعها سحب زوارق بحرية من نادي اليخوت إلى مركز علوم البحار بجامعة البصرة.
- وثيقة رقم (٨): بتاريخ ٩/٢٧/١٩٩٠، وموضوعها نقل المواد المطبعية والإذاعية والتلفزيونية إلى بغداد.
- وثيقة رقم (٩): بتاريخ ٩/١٥/١٩٩٠، وموضوعها إغلاق بعض المراكز الصحية بالكويت ونقل الأجهزة والأدوات الخاصة بها إلى بغداد.
- وثيقة رقم (١٠): يعود تاريخها إلى ٨/٢٤/١٩٩٠، وموضوعها نقل أدوية من ميناء الشويخ إلى أم قصر أو البصرة.
- وثيقة رقم (١١): بتاريخ ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، وموضوعها تخصيص شاحنات لنقل المسروقات الطبية من الكويت إلى العراق.
- وثيقة رقم (١٢): محضر اجتماع بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٠ عقده المسؤولون العراقيون عن المؤسسات النفطية الكويتية أثناء مدة الاحتلال، خصص الجانب الأكبر منه في بند مستقل لمناقشة عمليات نقل المواد والمعدات من الكويت إلى العراق.
- وثيقة رقم (١٣): يعود تاريخها إلى ١٨/١١/١٩٩٠، وموضوعها قرار حل شركة النقل العام الكويتية.

وثيقة رقم (١٤): يعود تاريخها إلى ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٠ ، وهي توضح استيلاء الفيلق الثالث العراقي على عدد ١٨ شاحنة تخص الكويت ، كما يطلب من المسؤولين العراقيين القيام بنقل باقي الشاحنات إلى العراق .

وثيقة رقم (١٥): بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٠ وهي صادرة من مكتب وزير التجارة وموضوعها بضائع محافظة الكويت حيث يطلب في البند (أ) من الوثيقة وضع اليد فوراً على كافة الموجودات من البضائع في جميع الأماكن في الكويت ونقلها إلى العراق .

وثيقة رقم (١٦): وهي صادرة بتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٩٠ من مكتب محافظ الكويت العراقي علي حسن المجيد وتوضح تفاصيل ما سرق من الذهب من البنك المركزي الكويتي وسوق الذهب وما سرق من بنوك أخرى كالبنك الأهلي الكويتي وأنه تم نقلها بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩١ إلى البنك المركزي العراقي في بغداد .

وثيقة رقم (١): بتاريخ ٢/١٩ موضوعها نقل توجيه صدام حسين إلى المسؤولين بنقل كل ما يمكن نقله من الكويت إلى العراق.



السيد وزير الحكم المحلي - الاستاذ علي حسن المجيد المحترم
تحيه وتقدير ..

رجو السيد الرئيس القائد حفظه الله ان تتولى وزارة الصناعة والتجديد العسكري جلب كل ما يمكن نقله من مخازن
الكويتية من سواد ومعدات والجهزة التي ساعدت في اعادة
بناء شبكات الخدمات العامة ومستشفيات اعادة تشغيلها
وتد كلفنا فريق عمل لاجراء الشح الدولي وتقديم الخدمات
والجارية بالعمل فوراً . يتأسس فريق العمل السيد
الهندس محمد لطفي الواسع . يرجى التفضل بالايضاح
بتقديم ما يمكن من عون لتسهيل مهمته مع
شكري وتقديرنا واحسننا باذن الله

العماد حسين كامل حسن
وزير الصناعة والتجديد العسكري
وزير النفط وكالته
١٩٩١/٤/١٩

تم الايضاح قبل وصول رسالة
السيد وزير الصناعة والتجديد العسكري

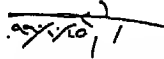



وثيقة رقم (٢): موضوعها تقرير جرد كلية العلوم بجامعة الكويت، ويعود تاريخ الوثيقة إلى ١٩٩٠/١٠/٢٥.

السيد مدير مكتبة الجامعة المحترم
٣ تقرير جرد مكتبة (الادب)

تحية طيبة

استناداً إلى الأمر الوزاري المرقم ١٥٨١٨ في

١٩٩٠/١٠/١٢ بشأن القيام بعملية جرد موجودات مكتبة العلوم
بجامعة الكويت، تأسست اللجنة بجمعية الجرد للدراسات الأكاديمية
واللجانته الموجودات المكتبية والمختبرية والعلمية، إضافة إلى
مكتبة الكلية، وتقوم طاقماً تفرغ من هذه الموجودات.

			
الدكتور ناصر السعيد	الدكتور ناصر السعيد	الدكتور ناصر السعيد	الدكتور ناصر السعيد
جامعة بغداد	جامعة الكويت	جامعة الكويت	جامعة الكويت
١٩٩٠/١٠/٢٥	١٩٩٠/١٠/٢٥	١٩٩٠/١٠/٢٥	١٩٩٠/١٠/٢٥

تابع الوثيقة رقم (٢)

السيد محمد رئيس جامعة الدرس المترم
٢. مقترحات لجنة جرد كلية العلوم
تيم طيبه

بعد اطلاع أعضاء اللجنة المكلفة بمهمة الأمر الوزاري
المرتجى ١٥٨١٨ في ١٠/١٢/١٩٩٠ على مذكرات اللجنة
في ذلك المجهودات ، وبعد المناقشة التي جرت بين
أعضاء اللجنة ، توصلت إلى المقترحات الآتية :

١. الالتقاء على عينات البكتريا والفائروسات والفطريات والتخلص
تجربة من السجلات المصنفة ، وتبني لجنة السيطرة على تداول المواد
المخزونة للإشراف على نقلها أو التخلص.

٢. نقل مذكرات المجهودات المركز والزيادة منها من قبل اللجنة
المعكم المصنف.

٣. الالتقاء على المواد الكيميائية في مخازن الطيد ومختبر
وذلك لمطوية نقل معظمها وتبين توثيق مخازن نظامه مكينة
حتى أنه تضم مواد مالمه للمشتعل ومطوية التداول
لكنها مالمه لمقتنيات لجنة السيطرة على تداول المواد
الكيميائية والبايو لوجيه.

تابع الوثيقة رقم (٢)

- ٤- الاتفاق على الحيوانات المعجزة في مربي الحيوانات المعجزة في
تسليم الحيوان .
- ٥- الاتفاق على الحيوانات المعجزة (البيرت) كنباتية والزجاجية -
- ٦- الاتفاق على الجهاز الإلكتروني ومجهرية Mass Spect. ، NMR
لنوعا أجهزة حاسب حبرية ، والعمل على نقلها عند توفر
الامكانيات الفنية ومواقع غرضها أو نصيب روبرقها للتلقي .
- ٧- نقل الروايات والمعدات الزجاجية المخزونة والتي لم تخرج من
حاضيتها حيث أنه ذلك يوفر طما الحماية وعدم التفرغ للتلقي ،
وسبب الاتفاق على الزجاجية المستقلة والمعجزة في
المختبرات .

١٩٩٠/١٠/٢٥
الدكتور محمد بن
الشيخ محمد بن
جامعة بغداد

١٩٩٠/١٠/٢٥
الدكتور محمد بن
جامعة الكويت

١٩٩٠/١٠/٢٥
الدكتور محمد بن
جامعة الكويت

وثيقة رقم (٣): يعود تاريخها إلى ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، وموضوعها الظروف والإشكالات التي رافقت عملية نقل موجودات كلية العلوم / جامعة الكويت .

التقرير الملخص
عن الظروف والإشكالات
التي رافقت عملية نقل موجودات
كلية العلوم / جامعة الكويت

عمادة كلية العلوم
٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٩٠

تابع الوثيقة رقم (٣)

العضويات والبيانات لكل الزمر ، وتشمل ذلك مذات التوزيع ، الزمرات التي لها
أو من المصنف أنها مذات ، للمجموعة الخاصة بالزمرات التي هي من المصنف أنها
تشمل التراسي والمصنفات الخاصة .

٤- لم يعمل الاستقصاء العلمي الأساسي في سنوات الموقد من أساسه وفيه .
مما أدى إلى عدم تمكن الدس محروا منهم من مثل المصنفات معدود اجناس
وبشكل علمي جيد .

٥- لذا فقد ساهمت العوامل الواردة في (٣ ، ٤) مساهمة سببه في اطلاق عدد لا
يسهان به من الأجهزة ، اسلحا كليا أو جزئيا ، ساهمت عن أن قسما من
الأجهزة الحساسة والمهمة والمعدة قد نفلت على وجه السرعة دون أن تستعمل
بمعيشتها أدواتها الاعتيادية ومستلزمات تشغيلها من أدوات ومواد ، وأن العليين
من الجهات التي ساهمت بالنفل قامت بأخذ " الكاتولوجات " الخاصة بالأجهزة .
وأن قسما من الأجهزة قد نفل بشكل مبدئي وخاصة تلك الأجهزة التي يطمح عليها
الحاسب الآلي وعلى مستوى المواد الكيميائية فقد تركت كميات لا يسهان بها
من المواد البايوكيميائية المهمة والحساسة كالكالسيوم وموادها الأساسية
والهورمونات والعوامل المساعدة وغيرها . وأكثر من ذلك فإن الانقسام كان
يتركز في أغلب الأحيان على نفل التلجيات والمعدات والحاضنات بعد نفيها
مضوياتها من المواد المنار إليها أثناء .

٦- كما تركت مخبرات قسم البسات والميكروبيولوجي ، وقسم الحيوان وقسم
الكيمياء الحيوية وهي سعة من أوساط زرع لكتائنات مايكروبية كالفطريات
والبكتيريا والعايروسات دون الاكتراث إلى مشاكل التلوث التي قد تنجم عن
ذلك .

كما وأن أكثر من عرفة من الغرف الحاوية على مواد ومركبات مستعد في قسم
أبرابها عنوة وتركته كذلك حيث تضم خزانات عديدة وتلجيات نحوي كيميائ
معروفة من المواد المشعة وكذلك فإن كمية الانعاع ودرجته بأشيرة غير معروفة
وبتطلب الفحص على الموقع من قبل الجهات المختصة بذلك .

٧- خام وفرد الجامعات كانت بالمجاور على نحص بعضها البعض من مويرداد
المختبرات وعيها وطلافا للحظة المركزية التي وصفت لهذا العرض والتي أبلغت
بها الوفود تثيرا . ونراحت تلك التجاوزات بين الحالات الشديدة والحوالات
البسيطة . وتنتلت بعضها بالاستعانة على مبرجودات المختبرات السائدة
لجامعات غير تلك التي قامت بالاستعانة . ناهيك عن التجاوزات التي عملت

تابع الوثيقة رقم (٣)

على عرف وفاعل ومنازل غير معدية بعد فتحها عبود أو رفع الأبواب بكاملها
والأهملها ، ولم يسلح من هذه الحروفات الموجودة المستصبة للعاملين في الكلب
من أسلحه وموطنه وسلب كذلك موجودات العمائد ، رغم البوجهيات والسياسات
التي تكررت على مدارها رؤساء وأعضاء الوفود ! ولكن دون شوى .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكويت
كلية العلوم

العدد / ١١١٠
التاريخ / ١١١٠ / ١١

الس / رئاسة الجامعة

١. الموجودات الرئيسية في الكلية

تحية طيبة

يرجى التفصل بالعلم بأنه على أثر نقل عالية موجودات كلية العلوم خلال الشهر المنصرم ، فقد سبقت
نبيها معلومة كبيرة من موجودات المختبرات والمختبرات الأخرى في المخازن والمخازن وغيرها يكس
اجالها في أدماء مع تحديد الجبهة التي أقيمت على بعض الموجودات الرئيسية مع تحديد موافقها
بدلالة الترقيم المؤشر في الخريطة المرفقة .

(١) الجهر الإلكتروني : (ساية رقم 35 /)

قامت الجامعة بالتنسيق مع Transmission Type من وحدة الجهر الإلكتروني ، ومع بعض
المعدات والأدوات ، وأنتهى على نوع (Scanning) ، علماً بأن الباب الرئيسي لساية الجهر قد أزيل
لمرض نقل الجهر ونقبت عدد من غرف الساية عبر موصده .

(٢) قامت هيئة الساهد السية بنقل موجودات الورشة المركزية للكلية مع موبودات السائر النامسة لها ،
وتدأ أول احدى الجدران لأحراج بعض الاجهزة الثقيلة ، وهناك جهاز ثقيل أقيم في الموقع .

(٣) كان في الكلية ثلاثة أجهزة (NMR) نقل احدها من قبل جامعة البصرة ، والثاني كان به عطل وقصد
نقلت بعض أجهزتها من قبل الجامعة ذاتها . وقد أقيمت جامعة الموصل جهاز (NMR) بديم في مختبر الاجهزة
الدقيقة بقسم الكيمياء ، (ساية رقم 41)

(٤) كانت كمية من المواد الكيميائية (بديلات عضوية شديدة الانفصال) ، أملاح ، مركبات عضوية ،
مواد ومركبات عضوية) في المختبرات والمخازن دون أن ترفع لعدم نهيفة مستلزمات سلبها من قبل مسروق
العمل التي أودعتها الجامعات المختلفة ، (وهي من حصص الجامعات المختلفة) .

تابع الوثيقة رقم (٣)

- (٥) أعداد من الأجهزة المشتريه ومستلزماتها من كافة الأقسام العلمية ، «درجات متاونه» . وهي ———
حمى الجامعات المختلفة .
- (٦) مجموعة من الحامضات Growth Chambers , Incubators المصممة في مختبرات قسم النبات
والميكروبيولوجى (بناية 41 ، وساية 46) ومعها بعض التلجيات والمعدات الحاربه لاساط ورعيه .
- (٧) جهازان لقياس الاشعاع Liquid Scintillation Counter مع جهاز Radio Active Scanner .
في مختبرات قسم الكيمياء الحيوية (بناية رقم 41) ، وهي حصة جامعة بمقدار
- (٨) جهاز Mass Spectroscopy - عاقل من قسم الكيمياء الحيوية (بناية رقم 41) .
- (٩) جهاز Ultra centrifuge في مختبر (210) في قسم الكيمياء الحيوية (ساية رقم 41) من حصة جامعة
بمقدار . استلمت كلية التربية الثانية مواد تنمليه .
- (١٠) درشة الزجاج الساعه لقسم الكيمياء ، (حلف بنائة رقم 42) وهي من حصة جامعة بمقدار
- (١١) جهازان كيران لسل الزجاجات Glass Washers في النبات والميكروبيولوجى (بنائة رقم 45) وثلاثه
أجهزة تقسيم ، انسان بها كيران (ساية رقم 41- الطابق الثاني) .
- (١٢) جهاز لتصنيع النيتروجين السائل ، في قسم النبات / البهايات القديمة (ساية رقم 45) . مع جهاز GLC .
- (١٣) جهاز لتصنيع العلوم في قسم الكيمياء / الساية الحديثة (بنائة رقم 43)
- (١٤) المختبر السيار (معد أن سرفت اطاراه خلال فترة النقل) وهو من حصة جامعة بمقدار ، وبخ حان
بنائة (رقم 40) .
- (١٥) معدات ومستلزمات وأدوات خاصة بالسيت البائنه مع أعداد كثيره من سائات الدال ، امانه الى ———
من الحامضات وتلاجه (ساية رقم 46)
- (١٦) أعداد كثيره من المعدات الزجاجية من كافة مختبرات الاقسام العلمية للكلية وساعة من أقسام الكيمياء .
والكيمياء الحيوية ، والسمات ، والحيوان ، وفي حانن تلك الاقسام .

تابع الوثيقة رقم (٣)

(١٧) سادس من المدور في قسم الحواري والورشة التابعة له (ساعة رقم ٩٩ ، يوم ٤٧) . وهي من حـسـر
جامعات بغداد والموصل وصالح الدين)

(١٨) محرران لل مواد المشعة في الساية القديمة (رقم ٤٥) تحت ماسيها عوز . حيث تضم خزانات حديدية
مقلب وعمر معروف نوع المواد المشعة فيها وكذلك كمية الانشعاع .

(١٩) حيوانات مخبرية داخل أقفاصها مع كمية من أغذيتها (الساية رقم ٤٥)

(٢٠) رتوب مكتبة الكلية مع عدد كبير من الممتلكات ، اضافة الى الاثاث الاداري في المكتبة مع مكتبة مـسـس
الكتب القديمة ، وأجهزة المراقبة ، وعدد الموجودات تقع في الدار (الساي الثالث من ساية رقم ٤٤
٤٤) . ومحمدا من حصة جامعة بغداد .

(٢١) موجودات السابق الثالث من مبنى رقم (٩١) وبمكاتب العمادة وراثيات الانعام العلمية .
الكيمياء ، الكيمياء الحيوية ، النبات والميكروبيولوجي ، الحيوان ، الرياضيات ، الاحياء .
وتحتوي اثنا مكتبة وأجهزة استنساخ وآلات طابعة ومكتبات الاقسام العلمية (رسمية) مع السكرتارية وأجهزة

آلة طابعة	آلة استنساخ	عدد أجهزة الكمبيوتر	عدد الفرب	الكيمياء
٩	١	٥	٣٨	الكيمياء الحياتية
١	٢	٣	١٤	الحيوان
	٢	٦	٢٣	النبات والميكروبيولوجي
٢	١	٨	٢٧	رياضيات
٦	٥	٨٢	٩٠	الاحياء وبحث العمليات
٧	١	٢١	١٥	عمادة الكلية

أن سبي الحويلوي والفيزياء ، وقد أظفت أنفال كل أبواب المكاتب ورمع أنات معظم المكاتب دين علم الكلية
والحامة ، لكوسها تقع في بناية مستقلة عن ساي العمادة ، وتداخل فيها مواقع المكاتب ومواقع المختبرات
ارن

(٢٢) . سليمة الفندة - التميمية - UPS - لمختبر الادر (بناية ٩٣) / حصة جامعة بغداد .

(٢٣) سطوة تزييد حصة بمختبر الاحياء الرياضيات (بناية ٩١) / جامعة بغداد

تابع الوثيقة رقم (٣)

(٢٤) كامبوزيا الاسانه في الدلائل الثالث من سنة رقم (٤٤) ونصم (٣١) دلائل
وعدادات متكاملة لاعداد الطعام والخدمة .

(٢٥) عدد كبير من أجهزة التكيف الاعتيادية والوحدات المنصلة Split Units

وطى فـر' هذا الاستعراض العام للموجودات الرئيسية ماسا مقترح ما يلى

أولاً : مانتحة منظمة الطاقة الدرية لتهيئة ومد مسى لدراسة وانع المواد المنصب الموجودة في أكثر
من موقع وسأولة الامادة من الموجودات أو التحلص من العاليات

ثانياً : التنسيق مع وزارة الصحة لاجرا' كشف من قبل الاجهزة المختصة على واقع الحشرات التي استشرت
فيها أوساط زرعهم بكتيري وهايروسية ونظريه' المعركة درجة الطوث الناتجة عن الاهمال في التعامل
مع تلك الاوساط عند رفع حاوياتها من تلاجات وغيرها من قبل فرق العمل الموده من الجامعات
والعمل على سالجته بشكل صحيح.

ثالثاً : تشكيل فرق عمل متخصصة في المجالات العلمية :

الكيمياء
علم الحيوان
علم النبات والميكروبيولوجي
علم العبيزيا
علم الارض
الكيمياء الحيوية

للمعمل على نقل الموجودات المتبقية في المحتشرات من مواد وأجهزة وطرق علمية وفيية صحيحة .
لعمرض الامادة منها وتوفر مبالغ طائلة قد تصرف لنرض شرا' مثيلها مستقبلا . ولتجنب الحوادث
التي قد تحدث عن تعرضها للبعث واسـ. دامها من جهات منصره لعدد مـ. دات مـاس
الامـن .

رابعاً : الإبادة من موجودات البيوت النباتية من قبل الجامعات التي يمتلك خدائى ساتيف أوسـوت
زجاجية .

تابع الوثيقة رقم (٣)

حاشيا . معاذرة الجهات ذات الاختصاص ولديها القدرة على حل :

- ١ . حصار مصنع المايترودين السائل
 - ٢ . حصار مصنع الهياكسوم
- وكلاهما يتطلبان جهدا كبيرا ومتكافئا مع توفر امكانية الامانة مسبقا بعد نصيبها بشكل صحيح وسليم في الموقع المحدد .

سادسا أما حدود الموجودات المملوكة وبها مشترك للجهات المعنية من الزوار أو الجامعات فهذه شعبة مستخرجات علمها ، ونحوه أماكن مساهمة وكيفية لحن أو بحث أحادية الكمبيوتر المتقدمة .

وتنقلوا مائق الاحترام والتقدير ..

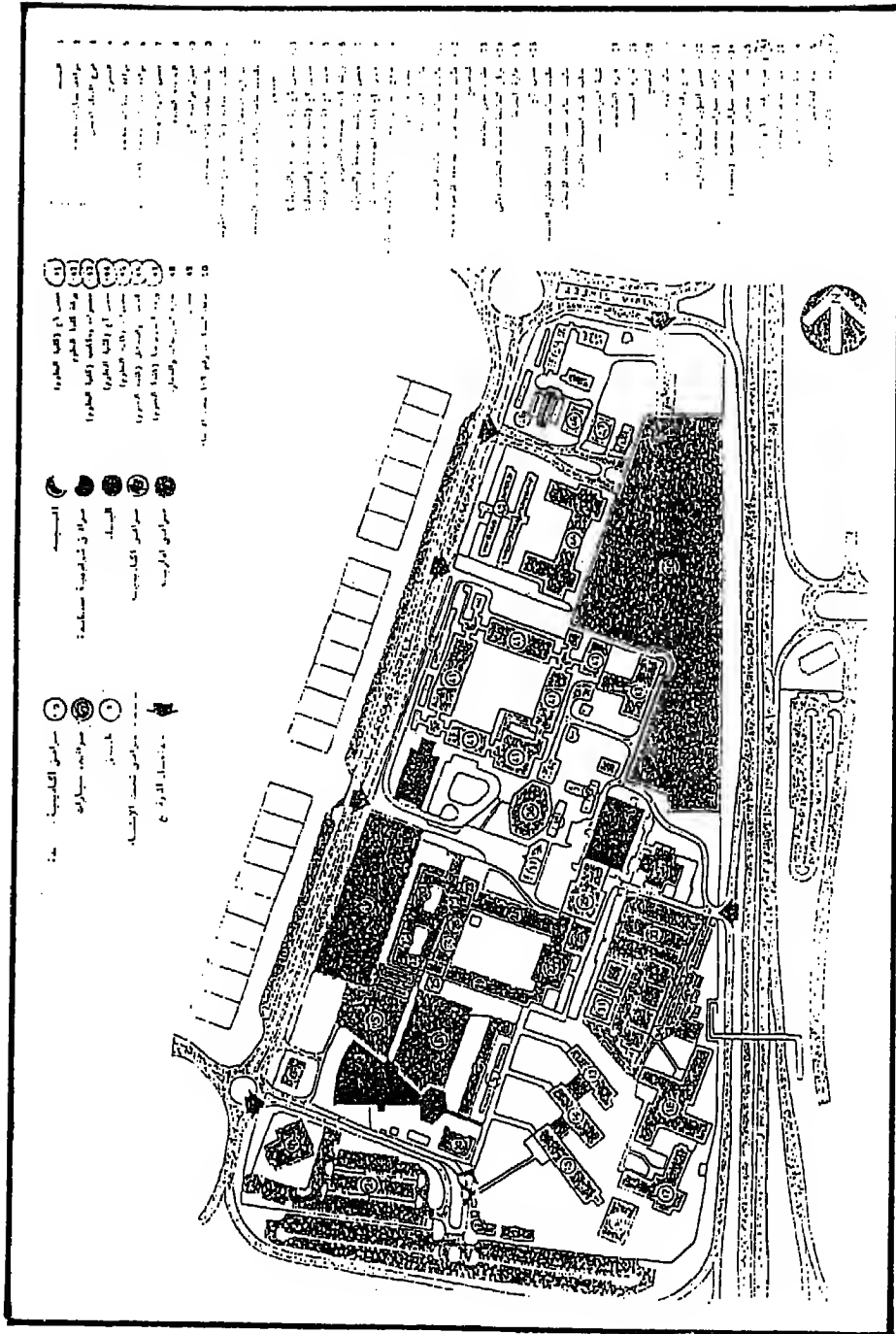


الدكتور عدنان ياسين محمد
العميد بالوكالة

المرئقات .

حارطة موزع وسائط كابية المعلوم

تابع الوثيقة رقم (٣)



وثيقة رقم (٤): وثيقة يعود تاريخها إلى ١٩٩٠/١٢/٦ ، وموضوعها سرقة المختبر السيار الموجود ضمن قسم علم الحيوان دون علم عميد الكلية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رئاسة جامعة الكويت

عمادة كلية العلوم

السيد مساعد رئيس الجامعة المحترم

م. تجاوز

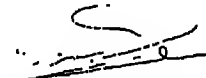
تحية طيبة،

سبق وأن جرت عليه توزيع موجودات كلية العلوم من قبل اللجنة البراريه المكلفة بذلك ، وتحديدًا في يوم ١٩٩٠/١٠/٢٢ ، وقامت الفرق من قبل الجامعات كافة بنقل كل أو بعض حمصها من تلك الموجودات.

ومن الاجهزة والمعدات التي لم تستلم كان المختبر السيار الموجود ضمن قسم علم الحيوان ، وبعد نوبتنا يوم ١٩٩٠/١٢/٢ بأنه قد أخذ دون علم عمادة الكلية أو رئاسة الجامعة وكما علمت ذلك من السيد مساعد رئيس الجامعة .

ولما كان هذا التصرف يعد مخالفة وتجاوز على المؤسسة التي نعمل فيها وابتعاد عن مبيع التعامل الصحيح في أي مجال رسمي ، ولما كانت عليه تسليم مثل هذه الموجودات من مسؤوليه عمادة الكلية ورئاسة الجامعة ، لذلك أرجو الطلب من الوزارة التحقيق في هذا الموضع ومعرفة مدير هذه المعدات ومساءله المتجاوز أو المتجاوزين .

مع التقدير


الدكتور عدنان ياسين تاش
عميد كلية العلوم بالوكالة

نسخة إلى :
مكتب الكتب الماديه
الطب العام

وثيقة رقم (٥): بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠، وموضوعها رسالة بخط يد عدي صدام حسين إلى علي حسن المجيد يطلب فيها الموافقة على نقل المطبعة الخاصة بالنادي العلمي الكويتي إلى بغداد.

بسم الله الرحمن الرحيم



موافق على نقلها
ونقل ملكيتها كذلك
للجنة للمطبعة

عدي صدام حسين

الصم على الصن المعترف
تحية خاتمه .

والله اعلم
في الوقت الذي اجتمع في ايرلندا بالمتكلمين الفاضلة السبعة
بحاصل المعية من ابن تهاه مع آذروستر من آذر واليه الصبيب
في صتل صفر الطرر من الصعبه . ١٠/٧/٩٩٠
هذا من مطبعة سارده ان شاذي يعرف بالناظرين العلميين، ولما
سما في الشعب الاولمبية العراقيه في اسمه الحامه لكوشا عتلك
حريده خاچه برها وداقتيت صفر الجريده باهر الريليس القادر
مع الاربعه صحف الاستيه والذلات ار «٨٥» صحيفه منفله
اباميه و ذقتارست في طلب صفر العطيه واملعونان
صانله في حراستها بانه ليسه بالامكان حيا الاساس
من تخلف من ذقتارست فضعه ذقتارست محبوسه من
المرشدسين لتتكيكها وارسالها ان بعقدار في العره الثانيه
الا ان المعقول من حراسها قال ان الاستاذ علي هو المسؤول
خادمت السبع بضم تنكيكها حرمها من العلاقه بلسه .
والرجاء هو المعامده من هذا المعصومي عند مشا للمعركه الرابعه
ملفا يا معي العزيز انما ستكون ملكا للعب الاولمبيه
العراقيه وليس شقق وسجل في المعطيات استابه
في وزاره العاليه .

تقبل سلاحي الفاضل

عدي صدام حسين

٩٩/١٠/٥

وثيقة رقم (٦): بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠، وموضوعها نقل جميع الموجودات من جامعة الكويت، والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال.

سري ومستعجل

العدد / م خ ك / ٢٩٧
التاريخ / ٦٢ / ربيع الاول / ١٤١١ هـ
٢ / ١٠ / ١٩٩٠ م

الى / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مكتب الوزير

وزارة التربية / مكتب الوزير

وزارة النقل والمواصلات / مكتب الوزير

م / نقل مـ

تنسب نقل جميع الموجودات وكافة انواعها من جامعة الكويت والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال الفائضة عن الحاجة من محافظة الكويت الى ما يقابلها في محافظات القطر الاخرى وبشكل عاجل.

للتفضل بالاطلاع واعلامنا مع التقدير.

الرئيس

علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية

١ / تشرين اول / ١٩٩٠

أصلحت
الاطلاع الاجهزة المعنية

نسخه منه الى / - ١١ / ٤

الرئيس الدكتور سباعي ابراهيم الحسن - يرجى التفضل بالاطلاع ودمتم.

وثيقة رقم (٨): بتاريخ ٢٧/٩/١٩٩٠، وموضوعها نقل المواد الطباعية والإذاعية والتلفزيونية إلى بغداد.

FIGE (68)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهوية المراتية

العدد / ١٨ / ك

التاريخ / ١ / ١٩٩٠

٧٢

الى / قيادة الجيش الشعبي لمنطقة الكويت

م/نقل مواد

نوافق على نقل المواد الطباعية والاذاعية والتلفزيونية
من الكويت الى بغداد وتسليمها الى مؤسسات وزارة الثقافة والاعلام
نرجوا اتخاذ ما يلزم وتسهيل مهمة النقل ودمتم .

الرئيس

علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية

٧٢ / ايلول / ١٩٩٠

نسخه منه الى / -

مثل وزارة الثقافة والاعلام في محافظة الكويت / كتابكم الرقم ١٠٤٠ انسي
١٩٩٠ / ٩ / ٢٥ رجاء .

وثيقة رقم (٩): بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٠، وموضوعها إغلاق بعض المراكز الصحية بالكويت ونقل الأجهزة والأدوات الخاصة بها إلى بغداد.

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩١
٨١/٥٢٩/١٦

الجمهورية العراقية
وزارة الصحة



الدائرة / صحة الكويت
القسم / الشؤون الادارية
العدد / ٧٤٥
التاريخ / ١٥ / ٩ / ١٩٩٠
الموافق / / / ١١

الى / الرئيس على حسن السعيد عضواً للقيادة القطرية المحترمة

م/ نقل مراكز صحية

بناءً على دراسة حاجة محافظة الكويت للمراكز الصحية تقر غلق المراكز الصحية المدرجة
بالقائمة المرفقة طياً بعد المداولة مع السيد وزير الصحة لتزويج نقل الاجهزة والمستلزمات
والاثاث والادوية الى بغداد راجين الموافقة على ذلك مع فائق التقدير .

د. عبد الجبار عبد المباس

المدير العام المكلف على دائرة صحة الكويت

١٩٠/٩/١٥

مورقته الى /

وزارة الصحة / مكتب الوزير للتفصيل بالعلم لطفاً

مكتب المدير العام

قسم الشؤون الادارية / الخدمات الادارية السيد حسن جعاز مع الاوليات

م/

موافق

٨١/٥٢٩/١٦

وثيقة رقم (١٠): يعود تاريخها إلى ١٩٩٠ / ٨ / ٢٤ ، وموضوعها نقل أدوية من ميناء الشويخ إلى
أم قصر أو البصرة.

العدد / / ٢٠٧
البارخ / ٢٤ / ١١٠ / ٨
١١١١ /

إسرى وسجس :

الى / الرنيق طي حسن السيد مفوض القنصلية العامة الشتر

/ عقيد لقا

١١١١١١١١١١

تهدىكم التحيات :

نود ان تحيلكم طماها يلس :

تم بتاريخ ١٩٩٠ / ٨ / ٢٣ عقد لقاء مع السيد وزير الصحة في البصرة وشاقصة واقع حال
الدوائيات الصحية في الكويت وإمكانية الاستفادة من الجاهزين من الكوادر الفنية والأجهزة
الطبية والخدمية والإدارية وطبعه نقلت ما يلي :

١ - يرجى موافقتكم على مناقلة الأجهزة الطبية واللوازم الفائضة وسيتم اعداد ارقام بالغاغف
منها واستلامها وتسلمها الى وزارة الصحة / الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات
الطبية وحسب المبيعات المبيعة .

٢ - توجد كميات من الادوية المستوردة في ميناء الشويخ ان تسلمت الدوائيات على نظام
الى ميناء ام قصر او البصرة واستلامها من قبل المخازن المركزية التابعة للوزارة العامة
للدوية الادوية والمستلزمات الطبية .

٣ - ايد السيد وزير الصحة تنفيذ الفقرتين (١) و (٢) بعد استكمال موافقة سعادتك
راجين التوجيه بشأن الموضوع مع تائق التفكر . . .

د . عبد الجبار عبد العباس

المدبر العام المشرف على

دائرة صحة الكويت

١٩٩٠ / ٨ / ٢٤

لعم
عبد الجبار عبد العباس

صورة منه الى /

مكتب المدبر العام الشتر

وثيقة رقم (١٢): محضر اجتماع بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٠ عقده المسؤولون العراقيون عن المؤسسات النفطية الكويتية أثناء مدة الاحتلال، خصص الجانب الأكبر منه في بند مستقل لمناقشة عمليات نقل المواد والمعدات من الكويت إلى العراق.

محضر اجتماع

بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٠ الساعة التاسعة صباحاً عقد اجتماع برئاسة السيد المدير العام ومضوية كل من السادة مدراء رؤساء أقسام لمصائب حور الزبير والنداء وتم مناقشة الفقرات التالية:

- ١- الوضع التشغيلي.
 - ٢- تبادل الخبرات.
 - ٣- هياكل المنشآت.
 - ٤- عمليات نقل المواد والمعدات من مصانع النداء إلى مصانع حور الزبير.
- تناول السيد المدير العام مواضيع انضمام المسؤولين الجديدة في الوقت المتأخر لا نعلمنا يمررهم من جهة نتذكر من الجميع المتابعة المستمرة وانجاز الاعمال في اوقاتنا المحددة ون تأخير طالما تم مع بعض النداء إلى منشآتهم وممثل الروتينية التي ينبغي ان يتم لها للضرورة وتمرير ادارة التشغيل بالاعداد التي لا اريه الاخرى التي تقدم الخدمات الى المشاريع الصناعية الموجودة في المنطقة.
- مثال لذلك الكهرباء، الماء، الانفاذ، الخدمات الادارية والبلدية، مخزونات الاراضي والتي ابرأه اخرى اضافة الى المركز المالي والاداري المستقل.
- اولاً: تم مناقشة هياكل العامل لكل معمل مدبر معهم بما فيه انشاء من مدراء الدوائر المعنية - انشاج صيانة - أدارة - ماليه - رقابة - فنان.
- ثانياً: لا يتم موضوع توليف معمل الروتينية حالياً وتم الايماء بأنارة الكهرباء وتصلح بعض الاماكن وامادها الى الوضع السابق للتهيأ لسلطة التشغيل وخاصة تدوير وتوسيع الشبكات لتوفر تسهيل على ما في التناقص بالسرعة السالفة ومن داخل سيار العمل وتعد يد وكان للبيع في محافظة البصرة بعد استكمال موافقة المحافظة وعلى ضوء ما يستجد من تقارير التدقيق بالتقارير الخاصة بالمشروع السائد لشروع القيم الصافي ويتم الاتصال بالمحافظة عن ما يوافق السيد مدير الانتاج والمدير التجاري
- ثالثاً: عمليات نقل المواد

توفر كيفية نقل المواد من محافظة الكويت الى مصانع حور الزبير وضرورة برهانه هذه العملية وتعد يد

- ١- عملية نقل المواد من مصانع النداء، وتكون ضمن مسؤولية واضرار، المدير التجاري ومدير المفاضل لخدمة النقل والنداء على ان يتم شراء المواد بحسب الاصول ويتم تأجير شاحنات وتعد يد الكادر اللزيم مع الانتاج اما المواد المشمولة بالنقل فهي: المواد الكيميائية - الزيوت - سداد الحديد - الانابيب وبلغاتها - وابرات اللسان - المواد المختبرية أن وجدت - السائل الحراري - المواد المتفجرة من اصباف والسفينة المرسلة - المواد الكيميائية - الطابعة - اجهزة الفحص الهندسي.
- مع مواد السفن البيرة بعد ان يتم تهيأة ما فيه مورد في مرشح الخور.

تابع الوثيقة رقم (١٢)

- ٢- نقل المواد من إدارة الشعبية (المواد التي تتبدل (الزبد، (الدكر،) لحفظ المواد الاحتياطية والمختبرية . فتح ونقل اذاعة الى الشعب ومواد الهندسة المدنية - القابلات - انابيب ومعدات - انابيب - شاحنات الهواء واجهزة الاليات، في الورشة والتبقي من المواد الاحتياطية .
الورشة المتقلة (ميسو) الاليات النضيد - البداله - اجهزة الزبدل - مشغلة التحسين .
(الاذاعة) - الاذاعة - السماعات ويتم ذلك بأشراف السيدين سعد وروث كاتم . وتب - عليه النقل بواسطة سيارات النشأة وكادر من الانتاج . بالتصديق مع د. واثر خير الزير السني - لتبائة السجلات المطلوبة . ويتم اخراج المواد واستلامها حسب الاصول والممارسات .
٣- نقل المواد من مركز الادارة في مركز الكوئ : المواد التي نقل اليها ، التاسيات - اجهزة الاستماع الاجلغافير مشغلة الكاميرات الاشبه - الشانبات - الخزانات البديدة (القاعات)
٤- المواد المنقولة من مخازن الدولة هي :
زيت ، انابيب : كازيت - صابون - سلكون ملاهي - مواد كهربائية ولتبريد متعدد التظام -
بوتيد السادة على اشد يسر وفوزي عبا - بالكنة ، البوتير ، على ان يكون السيد علي احمد -
بالاشراف على عملية النقل ، بعد تعدد جهته لهذا الترتيب السجلات ومن ضمنها
نقل السيارات المطلوبة .
رابعا : الفصل الثاني :
نقل موضوع الفصل الثاني لسمو الكوريس والبلد التابع الى النشأة العامة للبروكيبات وضرورة انهاء
الموضوع وقد حدد ان يكون يوم الاحد . بعد ايتناخ بين الادارات - العاليه - الرقاب - التابيه -
مع الجهات المعنية في النشأة المذكورة لتبائة التداول وانها - الموصوح بين الطرفين بعد جلب
كافة السجلات والمستندات الموجودة في . صانع الندا : على ان تكون النسبة المستدة وني : ٦٠٪ من
الموجود .
خامسا : ضرورة تبائة مخازن مبردة للمواد المحفوظة في التبريد التي تنقل من الكوئ الى مبان خور ال -
وتتم تحديد مكان النقل القديم للمواد الكيماوية المختبرية . ويتم تبائة حاوية مبردة للمواد الاخرى
ولا يتم نقل المواد المبردة في . حالة عدم وجود اماكن مخصصة لها كونها مبردة النافذ ، الا بعد اعداد
منذ الاماكن .
سادسا : تعدد مهام الكادر لافراض نقل المواد الموجودة ، حاليا ، في مبان الندا ، وتميزه بكونه اذخرى .
ان تلبية العملية لذلك وينقسمون الى مجموعتين - المجموعه الخاصة بنقل المواد من مبان الندا -
ومجموعه اخرى من مخازن ادارة الشعبية والاماكن الاخرى والتصديق بين مديريات النشأة الشعبية .
سابعا : ضرورة ارسال عنصر رقابي الى مبان الندا ، والتبدا ، مع شخص اخر اسموعيا " بعدد امر تسبب بذلك
ثامنا : ضرورة تبدا لنقل الخبرة والمعلومات انفسه في مبان الندا ، لافراض الاعمال التي تمارس في
عمليات التحليل والصيانة وكذلك التفتيش .

عشام رشيد ابراهيم
المدير العام

وثيقة رقم (١٣): يعود تاريخها إلى ١٨/١١/١٩٩٠، وموضوعها قرار حل شركة النقل العام الكويتية.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار : ٤٤٣



تاريخ القرار: ٣٠ ربيع الثاني / ١٤١١ هـ


١٨ / ١١ / ١٩٩٠ م

القرار

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور.

تقرر مجلس قيادة الثورة مايلي:

- أولاً: تحل شركة النقل العام الكويتية وتؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة وحقوقها والتزاماتها الى المنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد .
- ثانياً: تمارس المنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد اذنية الى مهامها المقررة قانوناً مايلي:
١. مهام وواجبات الشركة المنحلة .
 ٢. عمليات نقل المسافرين بين بغداد ومحافظات الفطر .
- ثالثاً: تعتبر ملاحظات سحب الودائع المعملية الخاصة بالشركة المنحلة الممنوحة لمنتسبيها ملغاة من تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ .
- رابعاً: لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القرار .
- خامساً: لوزير النقل والمواصلات امدار التعليمات المقتضية لتنفيذ هذا القرار .
- سادساً: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء المختصون والجهات ذات العلاقة تنفيذه .


سدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

وثيقة رقم (١٤): يعود تاريخها إلى ٢٣/١٠/١٩٩٠، وهي توضح استيلاء الفيلق الثالث العراقي على عدد ١٨ شاحنة تخص الكويت، كما يطلب من المسؤولين العراقيين القيام بنقل باقي الشاحنات إلى العراق.

١٩٩٠/١٠/٢٣
الجمهورية العراقية

مجلس
قيادة الثورة
جهاز المخابرات

العدد: ١٥٠ / ١٢ / ٢٨٨٥

التاريخ: ٢ / ١٢ / ١٩٩٠

١١٩٠ / ١٠ / ٢١



سري



IRAQI
INTELLIGENCE SERVICE
IIR

الى / ديوان الرئاسة

م / اجابة

٢٤٤٥
١٠ / ٢١

كتاب ديوانكم المؤرخ في العدد ١٢٥٧/٥/ع.م. في

١٩٩٠/٩/١٣. نود اطلاقكم على الاتي:-

١. ان ملكية شركة الفاطمي للمطاولات تعود للكويتي احمد

مبدالله القطان والفلسطيني الاصل امريكي الجنسية

هو كج جميل دلال، والاخير سيمد من الكويت والتداول

داخل الكويت ان ملكية الشركة الحقيقية تعود لـ (سارك)

ابن تارن الكويت.

٢. كان للشركة اطلاق قبل عام ١٩٨٧ (٢٠٠) شاحنة -

شبابر عمولة ٦٠ طن وقد تعاضدت مع الشركة العالمية

للخدمات والتي تعود ملكيتها للاردني احمد حمروش السبع

عام ١٩٨٨ على بيع مئة شاحنة بموجب عقد بيع واجهسار

ولعدة سنين وبقي لشركة الفاطمي مئة شاحنة استعملت

(٣٠) منها للعمل على خط بغداد - الكويت (استولى)

الفيلق الثالث على (١٨) منها وهي الشاحنات والبالفة

(٥٢) شاحنة في كراج الشركة بدون اطارات.

٣. في ذمة الشركة العالمية لشركة الفاطمي مبلغ (١٥٠) الد

(٢ - ١)

سري

تابع الوثيقة رقم (١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

مجلس
قيادة الثورة
جهاز المخابرات



سرى



IRAQI
INTELLIGENCE
١٩٦٣

العدد /
التاريخ / /
٥١٤ / /
٢١٩ / /

- د. بنار كويتي تقريباً مستحققات العقد المبرم بين الطرفين .
- ٤ . اتضح لنا خلال التحقيق ان مدير الشركة العالمية لخدمات النقل البحري اللبناني نبيل فكتور كرم كان يذوى نقل شاحنات شركة الشاطئ للمقاولات خارج الكويت بدهوى انه د.
- اتفق شفها مع مدير شركة الشاطئ على ذلك .
- ٥ . عليه نقترح على ديوانكم الموقر ان يتم الاعجاز السى وزارة المواصلات او من تنسبونه لسحب بقية الشاحنات والمائدة لشركة الشاطئ والاستفادة منها في القطر .
- للتفصل بالاطلاع . . مع التقديم

مدير جهاز المخابرات

١٩٩٠/١٠/٢١

وثيقة رقم (١٥): بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٠ وهي صادرة من مكتب وزير التجارة وموضوعها بضائع محافظة الكويت حيث يطلب في البند (أ) من الوثيقة وضع اليد فوراً على كافة الموجودات من البضائع في جميع الأماكن في الكويت ونقلها إلى العراق.



م : بضائع محافظة الكويت

- أشارة إلى كتابكم المرقم ٦٤٠٦/١ والمؤرخ لـ ١١/٩/١٩٩٠ ، والحالنا بكتبنا وبرقياتنا كافة بملصق الموضوع في أعلاه .
- تقرر مايلي :
 ١ . تشكيل لجنة مركبة لجرد وتقييم ونقل البضائع من محافظة الكويت برئاسة السيد وزير التجارة ومفوضية ممثلين من :
 - وزارة التجارة
 - وزارة النقل والمواصلات
 - ديوان الرقابة المالية
 - مديرية الامن الاقتصادي
 ولجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً من الممثلين في الوزارات والدوائر المختصة .
- ٢ . تتولي اللجنة في أعلاه مايلي :
 أ - وضع اليد فوراً على كافة الموجودات والبضائع الموجودة في الموانئ والمخازن (باستثناء محلات البيع بالتجزئة) والمجمعات المحلية ، وبغض النظر عن مالهيتها ، وتأمين الحراسات اللازمة لها .
 ب - جرد الموجودات والبضائع والمواد الموجودة في الموانئ والمخازن المذكورة في الفقرة (أ) في أعلاه واعداد الكشوفات الاموية بأعدادها وكمياتها وإتيانها .

وثيقة رقم (١٦): وهي صادرة بتاريخ ١٥/١/١٩٩٠ من مكتب محافظ الكويت العراقي علي حسن المجيد وتوضح تفاصيل ما سرق من الذهب من البنك المركزي الكويتي وسوق الذهب وما سرق من بنوك أخرى كالبنك الأهلي الكويتي وأنه تم نقلها بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ إلى البنك المركزي العراقي في بغداد.



« سرى للغاية »

مكتب الرقابة على حسن المجيد المحترم
م/خزائن

أود أن أشير لأصاكنكم المؤرخ في ١٥/١/١٩٩١ على كتاب رئاسة الجمهورية - السكرتير المرمم ٤٧٧/ك في ١٩٩١/١٠/١٥ وبعد الاتصال بالسيد طارق التكمهجي نائب محافظ البنك المركزي العراقي والسيد سامي العبيدي من الإدارة العامة لخزائن المائنة المكلف منه طلبة مكتبة بأمر رئاسة الجمهورية بنقل ما يلي :

قامت اللجنة المكلفة بأمر رئاسة الجمهورية بنقل (٦٠) قاصة إلى البنك المركزي العراقي - بغداد وأودعت ١٦ كس به محتويات سوق الذهب تضمنت مخزونات وذخاير ومعادنه أخرى لدى هذا البنك وقد تم نقلها إلى البنك المركزي العراقي - بغداد بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ هذا وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى السيد وزير المالية حسبما أوضح ذلك صافيًا السيد سامي العبيدي بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ كما علمت بأنه هناك طرائق أخرى موجودة في البنك الوطني - فرع سوق الذهب نقلت إلى البنك المركزي العراقي - بغداد المخازن على نقلها إلى البنك المركزي العراقي - بغداد مع التقدير

عبدالله
رئيس الخزائن
١٩٩١/١٠/١٥
عبدالله يحيى الحماني

BIBLIOTHÈQUE
مكتبة

Bibliotheca Alexandrina



0334599

ردمك: ٩٩٩٠٦-٣٢-٣٠-٨